الفصل الثانى

التعليم الجامعى والعالى

تمثل الجامعات الطلائع لأى مجتمع يسعى إلى التقدم فضلا عن كونها إحدى القلاع الحصينة لتحقيق الأمن القومى العلمى والتكنولوجى والفكرى فمن الجامعات خرج أصحاب الرأى وقادة العلم الذين أثروا البشرية ببحوثهم ومخترعاتهم وأفكارهم وقادوا مجتمعاتهم عبر التاريخ الحديث فى كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها.

فالجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده، وإنما يتكون فيها الشخص الذى يجب أن يتميز بسعة العقل ، والتفنن فى ألوان المعرفة، والذى لا يكتفى أن يكون مثقفا بل يعنيه أن يكون مصدرا للثقافة.

وإلى جانب ذلك فإن أهمية التعليم فى حياة الأمة لا يخفى على أحد فالجامعات فى كل البلاد هى الأمينة على التراث الثقافى للأمة، وتحفظه وتنميه، وتغذى به عقول الشباب ونفوسهم ، فتساهم بذلك فى إقامة الأسس الروحية لحياة الجماعة ، وهى المراكز الأولى للبحوث العلمية التى تعتمد عليها البلاد فى نهضتها ، وفى حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وهذا فضلا على أن التعليم الجامعى هو المرحلة النهائية الحاسمة فى تكوين رجال الغد وتوجيههم. (١)

كما أن أساتذة الجامعة هم العمود الفقرى للمجتمعات الراغبة فى التطور والتحديث والبداية الحقيقية للنهوض بالأمة.

وفيما يلى نعرض لتاريخ الجامعات المصرية.

---

(١) تقرير الدكتور على ماهر عن أعمال لجنة التعليم الجامعى، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١.

١-الجامعة المصرية القديمة (الأهلية):

راودت فكرة التعليم الجامعى خلد المصريين، وأشاد الكثيرون ممن تعلموا فى أوربا بفضل الجامعات وهتفوا بذكرها وتحدثوا عن أبنيتها الضخمة وعدد الكليات التى تحويها كل جامعة وبيان ما فيها من العلوم والفنون، وأفاضوا فى حديث مزاياها وبيان فوائدها وأنه لا غنى عنها لبلاد تريد أن ترقى إلى معارج المدنية ، وتنتظم فى سلك الحضارة الحقيقية إلا أن حديثهم عنها لم يكن إلا من قبيل الأمانى والمشتهيات[١]، إلى أن دعا الزعيم الوطنى مصطفى كامل إلى إنشاء جامعة أهلية ومهد لذلك الموضوع على صفحات (مجلة اللواء) فى أكتوبر ١٩٠٤ فقال " أن الأمة المصرية أدركت فى هذا الزمان حقيقة المركز الذى يجب أن يكون لها بين الأمم وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها فى مسألة التعليم وقيام عظمائها وكبرائها وأغنيائها بفتح المدارس وتأسيس دور العلم بأموالهم ومجهوداتهم ولكن قد آن لهم ان يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه الا وهو إنشاء جامعة للأمة بأموال الأمة. [٢]

وفى يناير ١٩٠٥ كرر مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء الجامعة المصرية واقترح تسميتها (كلية محمد على) لمناسبة مرور مائة عام على ولاية محمد على أريكة مصر[٣]، وقد أيد الأمير حيدر فاضل[٤] دعوة مصطفى كامل واستنهض همم الأمراء والأغنياء إلى الاكتتاب فى المشروع وجمعت فعلا فى سنة ١٩٠٥ الاكتتابات لهذا الغرض من بعض الأمراء والأغنياء بلغت حوالى

---

(١)الجامعة المصرية لائحة أجراءاتها الداخلية ، وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه ومقدار ما اكتتبوا له لغاية ١٥ ابريل ١٩٠٨ القاهرة – مطبعة الجماميز ، ص ٦.

(٢)اللواء فى ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤.

(٣)اللواء فى ٨ يناير ١٩٠٥.

(٤)تلقى الأمير حيدر فاضل تعليمه فى الكلية الفرنسية بالاستانة ، ولما تخرج اشتغل بالعلم والأدب وترجم سورا من القرآن الكريم إلى الفرنسية ، وكانت له علاقات صداقة شخصية مع كثيرين من كتاب فرنسا منهم اناتول فرانس ، وقد زار كثيرا من بلدان أوربا وأمريكا ، وكانت له معرفة بالعلوم التاريخية والجغرافية والفلكية.

زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، جـ١، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٣.

ثمانية آلاف جنيه ولكن أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له[١]، خشية المعارضة البريطانية ولخلافه مع مصطفى كامل فى تلك الفترة والتى بلغت ذروتها بعد مقابلة ديفون[٢] ١٩٠٤ وربما لعدم رغبة الخديو فى أن ينسب مثل هذا المشروع إلى مصطفى كامل ، ومع ذلك لم ييأس مصطفى كامل فبعد نجاحه فى استثارة الرأى العام فى أوربا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواى دعا محمد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوربا، وحين علم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من باريس خطابا بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبوله هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلا منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال " خير هدية اقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء"[٣]، ثم تبلورت فكرة ونمت وفقا لرغبة قومية فقامت حركة عامة تدفع بالشعب إلى التزود من التعليم حيث كان الرسمى منه غير كاف وغير واف بالحاجة الجديدة، وازداد تعطش المصريين إلى التعليم العالى الحر وكان قادة الرأى فى ذلك الوقت يدعون إليه بقوة[٤]، ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع له بالمال[٥] فتبرع مصطفى بك

---

(١) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة : النهضة المصرية. الطبعة الرابعة ، ص ٢٣٩.

(٢) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقرب الخديو إلى سلطات الاحتلال خصوصا بعد الاتفاق الودى، ولما ثارت قضية زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو على تأييد الشيخ على مما ضايق مصطفى كامل ، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار تأييده للشيخ على مما أغضب الخديو وأدى إلى اعلانه عدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.

(٣) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠.

(٤) قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا، جـ٢، القاهرة- مطبعة مصر، ١٩٣٤، ص ٦١.

(٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبد ه- القاهرة – مطبعة المنار ، الطبعة الأولى، ص ١٠٦٧.

كامل الغمراوى من أعيان بنى سويف بمبلغ خمسمائة جنيه[1]، كما راودت هذه الفكرة احمد منشاوى باشا[2]، ففكر فى إنشاء جامعة يبنيها فى أطيانه جهة باسوس وأبى الغيط[3]، على نفقته الخاصة، ويشترى لأساتذتها مركبا بخاريا ينقلهم إلى القاهرة كل يوم[4]، وقد بحث مع بعض العلماء متطلبات هذه الجامعة من النفقات كما كانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى سنته الأخيرة وموضوع حديثه فى الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده[5] الذى كان يرى ضرورة إنشاء جامعة مصرية تقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتساهم فى تجديد الحضارة العربية القديمة وتحرر الفكر من قيود التقليد. [6]

تباحث المنشاوى باشا مع الشيخ محمد عبده فى وسائل بناء الجامعة وضمان الموارد التى ينفق منها عليها وقد خاطب الشيخ مجلس النظار فى بيع عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منشاوى باشا ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريفها على أن تجعل الثمن رمزيا، وقد وعد المستشار المالى بذلك[7]، وتعلقت الآمال بظهور هذه الجامعة ألا أن وفاة المنشاوى باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أوقفت ذلك وخمدت الفكرة واستبدل بها الحديث عن ضرورة

---

(1) جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤، القاهرة، ١٩١٤، ص ٤٤.

(2) من أعيان الغربية ومن مؤيدى الثورة العرابية ، وقد حوكم بتهمة الانتماء إلى العرابيين ، ولكن الأوربيين لجأوا إلى حمايته لأنه كان قد أواهم فى قرية القرشية أثناء الفتنة التى دبرها ابراهيم باشا أدهم خلال الحرب ، وقد برئ المنشاوى من التهم الموجهة إليه غير أنه ظل يؤيد أنصار الحركة الوطنية سرا. المنار، جـ٢ ، ص ٨٣٣- ٨٣٥.

وقد استماله الشيخ محمد عبده ، وأخذت الصداقة بينهما مجراها وفى مرة تحادثا فى مسألة إنشاء مدرسة جامعة تغنى عن الأزهر فى تخريج الرجال الذين يقومون بخدمة الإسلام ، وأعلن منشاوى باشا عن استعداده لتنفيذ المشروع على نفقته الخاصة على شرط أن تكون المدرسة خارج مدينة القاهرة " بلد الأفيون والمنزول".

محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام جـ١، ص ٩٤٦- ٩٤٧.

(3) توجد هاتان القريتان فى مركز قليوب بمحافظة القليوبية.

للتفاصيل : انظر محمد رمزى . القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القاهرة، ص ٥٣، ٥٥.

(4) محمد رشيد رضا : المرجع السابق، جـ١، ص ٩٤٧.

(5) الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ٦-٧.

(6) عثمان أمين : محمد عبده القاهرة اعلام الاسلام – لجنة دائرة المعارف الاسلامية، ص ١٢٧.

(7) محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ص ٩٤٧، عباس العقاد: محمد عبده . القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٦٥.

انتشار الكتاتيب ويتضح ذلك مما كتبه حافظ ابراهيم فى كتابه " ليالى سطيح " مؤنبا تلاميذ الأمام بقوله " فتلاميذ الأمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه. علموا أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها... (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا فى إنشاء الكتاتيب حتى ساقتهم الحكومة إلى ذلك"[١] كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكتاتيب وبناء الجامعة فى وقت واحد لأن "بناء الرجال لا يكون إلا فى بناء الجامعة". [٢]

أنتشرت فى البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول – المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية فى ذلك الوقت- على رأسها[٣] وتبرع لها بمائة جنيه[٤] وكان من أوائل المكتتبين[٥] ثم أخذت الجرائد الوطنية فى الدعوة إلى الاكتتاب لانشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم ، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق الفكرة التى تحمسوا لها وتأليف لجنة لتلقى الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع فى داره. [٦]

والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التى أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة أنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون أحياء ذكرى استاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك فى كتابه " تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده" بقوله أن سعد زغلول وبعض أصدقاء

---

(١) حافظ ابراهيم : ليالى سطيح . القاهرة – دار الهلال العدد ١٠٠، ص ١٧٣.
(٢) حافظ ابراهيم : المرجع السابق، ص ١٧٤.
(٣) الأخبار : العدد ٢٤٨، بتاريخ ١٩٠٨/١١/١٣.
(٤) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية . القاهرة ١٩٣٦، ص ٩١.
(٥) المقطم : العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ١٩٠٦/١٠/٥.
(٦) كريم ثابت : الملك فؤاد – ملك النهضة . القاهرة – مطبعة المعارف ١٩٤٤، ص ١٥.

الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأى " على إنشاء كلية تنسب إليه"[١]، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب " عهدوا إلى احمد فتحى زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكيلا يكون على ريبه منه[٢] " فكان رد اللورد "أن من الحكمة ان يبدأ بهذا العمل صغيرا ثم يصعد فيه على سلم التدريج وأن يجرى فيه على خطة مدرسة (عليكرة) فى الهند"[٣]. وأنه يجب على المصريين " أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة فى البلدان الأخرى[٤]، مما يتطلب وقتا كما أوضح ان مصر لم تكن فى حاجة ماسة إلى جامعة بقدر ما هى بحاجة إلى نشر التعليم الأولى.[٥]

والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية كانت حتى قبل ان تولد كابوسا لبريطانيا يوضح الخديو عباس الثانى أسبابه بأنه خوف الانجليز من ان يتحول

---

(١) محمد رشيد رضا: المرجع السابق، جـ١، ص ١٠٦٦.

(٢) محمد رشيد رضا : المرجع السابق، جـ١، ص ١٠٦٦. بينما يذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لم يكن يعرف ان فتحى زغلول سيتوجه إلى الوكالة البريطانية للتحدث مع اللورد كرومر فى هذا الشأن.
دار الوثائق : مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ، ص ٢٨٧.

(٣) أسسها السيد احمد خان فى الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية فى غير تعصب ولا جمود وكان صبغتها الاقبال على العلم والبعد عن السياسة.
احمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث – القاهرة – النهضة المصرية – الطبعة الثالثة، ص ١٤٠.
وقد طاف السيد احمد خان مدن الهند للدعوة إلى التبرع للمشروع بالمال وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠,٠٠٠ روبية اى نحو ٧٠٠,٠٠٠ فرنك أنفقها على المدرسة وقضى نحو عشرين عاما فى خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.
جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر – القاهرة مطبعة الهلال ١٩٠٣، ص ٧٣-٧٤.
وقد ساعدت الحكومة الانجليزية السيد احمد خان على تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. انظر: محمد رشيد رضا: المرجع سابق الذكر ، ص ١٠٦٦.
ويذكر سعد زغلول ان كرومر استحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة واستلمها منه فتحى زغلول "مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ، ص ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو ان يتلقى فيها أبناء المسلمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اغتراف معين من الثقافة الغربية ، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة " عليكرة " واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢.

(٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٦ من كرومر إلى جراى . المقطم ١٩٠٧، ص ١٥٩.

(٥) Cromer: Modern Egypt , vol II , P. ٥٢٧.

الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعى[1] يضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الامام على أن يبدأ المشروع صغيرا وبدأوا فى جمع الأموال له وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع واستقر الرأى على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى داره ، وحدد يوم ١٢ اكتوبر ١٩٠٦ موعدا لهذا الاجتماع[2] وفى الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التى تكونت من سبعة وعشرين عضوا هم " سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين ، ومصطفى بك الغمراوى ، وخالد بك سعيد ، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان اباظة ، وصادق بك اباظة ، وحسين بك ابو حسين، وعلى بك فهمى ، وحنفى أفندى ناجى ومحمود بك الشيشينى ومحمد بك عثمان أباظة ، وعبد الله بك أباظة ، وزكريا أفندى نامق والدكتور عبد الحليم افندى حلمى ومنشاوى افندى سيد احمد واخنوخ افندى فانوس ومحمود بك حسيب وعبد العزيز بك فهمى وحسن بك سعيد والشيخ عبد العزيز شاويش ومحمد بك راسم ومحمد بك هاشم ومحمد بك يوسف واحمد افندى رمزى وحسن بك جمجوم وحفنى بك ناصف. [3]

وبعد مناقشة الموضوع استقر الرأى على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة ، وقد تكونت هذه اللجنة من:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتير اللجنة
حسن سعيد بك	امينا للصندوق
محمد عثمان اباظة بك	

---

(1) المصرى . العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات عباس الثانى .
(2) الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٨.
(3) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٩.

محمد راسم بك

حسن جمجوم بك

حسين السيوفى بك أعضـــــاء

اخنوخ افندى فانوس

زكريا افندى نامق

محمود الشيشينى بك

مصطفى كامل الغمراوى بك

أما مركز الرئاسة قد أبقوه خاليا ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة ، ونشر الدعوة للمشروع فى جميع الصحف المحلية عربية وافرنجية وان تسمى هذه الجامعة باسم " الجامعة المصرية" وأن يكون الاجتماع مرة اخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[1] واتفق على ان تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفى هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥[2] جنيها وقد قرر المجتمعون ان يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع وشرحت الغرض من إنشاء الجامعة ورغبة البلاد فى ايجاد مثل هذه الجامعة[3] ودعت " الجريدة " الأغنياء إلى التنافس فى التبرع لمثل هذا المشروع فقالت: " وإذا كان بعض الأغنياء يتنافسون فى حب الظهور فلمثل هذا فليعمل العاملون وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ، وما على

---

(1) احمد عبد الفتاح بدير: الأمير احمد فؤاد ونشأة الجامعة، ص ٧.

(2) جرجى زيدان : المرجع السابق.

(3) المؤيد : العدد ١٩٦١ فى ٢٥ فبراير ١٩٠٦.

الأغنياء الذين انفقوا على إقامة الأفراح الالاف من الجنيهات إلا أن يسألوا عما قيل فيهم ، ثم يبحثوا عما يقال عن المتبرعين اليوم بنصف ما انفقوا وبعد ذلك يقارنون بين القولين"[١]. كما أشادت الهلال بالمشروع فقالت " ان إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة فى تاريخ هذه القضية والآمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها[٢] وعلى أثر اعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية ارسل مصطفى كامل من أوربا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بانه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة ، ويجب ان يكون تنفيذها تحت رعايته. [٣]

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحى تفكير مصطفى كامل[٤]، كما أنه كان من أوائل من روج لها على صفحات الجرائد ولكن خلافه مع الخديو عباس الثانى وانشغاله بالقضية الأساسية وهى جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع كان السبب فى عدم نقل فكرته إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلى وقبل ان يعقد اللجنة اجتماعها الثانى عين سعد زغلول ناظرا للمعارف العمومية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦[٥]، مما أدى إلى تنحيه عن الاشراف على المشروع حيث لم يعد فى امكانه التفرغ لأعماله[٦]، فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جمجوم

---

(١) الجريدة : العدد ٢١٥٤ فى ٨ أكتوبر ١٩٠٦.

(٢) الهلال : الجزء التاسع من السنة السادسة عشر، ١٩٠٧.

(٣) د. محمد حسين هيكل : شخصيات مصرية وغربية – القاهرة – كتاب روزاليوسف ، ص ٦١.
والجدير بالذكر ان علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفى عندما عين وزير للمعارف . انظر اللواء فى ٢٨ اكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد زغلول وزير المعارف) ثم شدد حملته عليه بعد انسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقا لرغبة الاحتلال. انظر اللواء العدد التاسع فى مارس ١٩٠٧، تحت عنوان (فشل وزير) اما سعد زغلول فقد كان يرى فى مصطفى كامل انه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشئ كما رأى فيه وفى انصاره مجموعة من ذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين فى الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول كراس ، ص ٣٤٤- ٣٤٦.

(٤) المصرى : العدد ٤٨٣٨ فى ١٧ مايو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية، جـ١، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٦٠.

(٦) ذكر الرافعى بأن تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان ادعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلا عن مصطفى كامل "كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف".

بالعباسية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة، وقد حضر سعد زغلول الجلسة وافتتحها موضحا أسباب اضطراره إلى اعتزال رئاسة اللجنة فقال : " ان المهمة التى عهدت إلى اخيرا تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم فى مشروع الجامعة المصرية التى افتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه[١]، كما ذكر انه يأسف على ذلك أشد الأسف ولكن مما هون على نفسه أن عمله الجديد هو خدمة المعارف فى مصر وهو المقصد العام الذى يقصده الجميع[٢]، وهنا لابد لنا من وقفه حول هذا الموضوع لندرس هل كان تخلى سعد عن رئاسة لجنة الجامعة حبا فى الوزارة ام أن قبوله لهذا المنصب كان فرصته لاصلاح أحوال التعليم الذى كثيرا ما انتقده؟

المعارضون لسعد وخصوصا انصار الحزب الوطنى ذكروا ان تخلى سعد عن فكرة مشروع الجامعة يرجع إلى حبه فى الوظيفة وميله إلى السلطة وتحقيقا لرغبة اللورد كرومر[٣] الذى كان يرى فى انشاء الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى قصر التعليم على إعداد الموظف الحكومى[٤]، وان هذا التخلى كان من الممكن أن يضعف الفكرة بل ويقضى عليها فى مهدها، كما ذكروا ان الانجليز وسعد تواطئوا على اهمال المشروع وصرف الأنظار عنه ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة[٥] ورأى بعضهم أن تقلد سعد لنظارة المعارف كان بهدف القضاء على

الرافعى : المرجع السابق، ص ٤٢٠.

(١) المنار : المجلد التاسع العدد العاشر فى ١٩٠٦/١١/٩ ، ص ٧٨٤ تحت عنوان " الدعوة إلى المدرسة الجامعة".

(٢) الجامعة المصرية: لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ١٥.

(٣) اللواء : العدد التاسع مارس ١٩٠٧ تحت عنوان " فشل وزير"، الرافعى المرجع السابق، الذكر ص ٤٢١- ٤٢٢.

(٤) Chirol : The Egyptian problem, P. ٧٧.

(٥) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص ١٠٣.

روح الثورة التى نشرها مصطفى كامل بين طلبة المدارس حتى أصبح الانتظام فيها من الأمور المستعصية. [١]

اما انصار سعد فذكروا ان تولى سعد لوزارة المعارف كان بداية عصر جديد فى المعارف[٢]، يذكر الأستاذ عباس محمود العقاد أنه لما كثر الجدل فى هذه الفرية المجحفة تعمد ان يسأل سعد زغلول عنها فذهب إليه فى مايو ١٩٠٨ كمندوب عن صحيفة الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له " أن الهمم فاترة" كما ذكر ان المال الذى جمع حتى الآن لا يفى بالحاجة[٣]، مما يوضح لنا يأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التى كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لاصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظارة المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الانجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها[٤]، كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكى يثبت كفاءة المصريين فى تدبير شئونهم وصلاحيتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك " علامة عن ابتداء عصر جديد فى المعارف". [٥]

---

(١) تشارلز أدمس: الاسلام والتجديد فى مصر، ص ٢١٩.

(٢) نجح الاحتلال فى فرض سياسته التعليمية منذ بداية عهده وأصبحت نظارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليها وزير واحد.

Chirol : The Egyptian problem , P. ٧٧.

(٣) عباس العقاد : المرجع السابق ذكره ، ص ١٠٤.

وقد أكد ذلك الخديو عباس الثانى فى مذكراته بقوله " كان اعداد ذلك المشروع شاقا وعسيرا نظرا للعقبات الاقتصادية والدينية والسياسية العديدة".

انظر : المصرى العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان مذكرات الخديو عباس الثانى.

(٤) عباس العقاد : المرجع السابق الذكر، ص ١٠٦.

(٥) دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠.
تاريخه اول نوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ، ص ٩٦١.

وبتخلى سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم امين ليحل محله فى الرياسة المؤقتة . وهنا يمكن أن نتساءل عن أسباب هذا الاختيار بالرغم من الصعوبات التى كان يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذى وجه إلى قاسم امين بعد ظهور كتابيه " تحرير المرأة" , "المرأة الجديدة".

الواقع أن قاسم امين كان من انصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية فى مصر واشترك مع سعد زغلول فى بذل الجهود لاقامتها منذ عام ١٩٠٦م وانه كان الرجل الثانى فى اللجنة بعد سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما أنه أراد " أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقا يتناول فيه ثروة فى اللغة والأدب كالثورة التى أحدثها كتاباه فى تعليم المرأة ورفع الحجاب[١]: " جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة او الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الانسان العلم حبا للحقيقة وشوقا إلى اكتشاف المجهول. [٢]

لقد بذل قاسم امين جهودا كبيرة حتى لا يخفق المشروع فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله " ولى أمل عظيم أن انشاء الجامعة يكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال"[٣]، ولكن الحكومة اعتبرت أن مشروع إنشاء الجامعة سابق لأوانه لانه يحتاج إلى مزيد من التدقيق وأنها لم تمد يدها للمساعدة إلا إذا برهن المصريون على أنهم مجدون فى هذا العمل حقيقة[٤]، وأنه لم يات الوقت المناسب لان تقوم به الأمة نفسها[٥]، وعندما عرض على المستشار المالى ان تعد الحكومة

---

(١) د. محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص ٦٨.
(٢) نفسه، ص ٧١.
(٣) نفسه.
(٤) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ١٥.
(٥) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٠.

الجامعة بالمساعدة الأدبية والمادية لم يستحسن ذلك[1]، وقد دفع كل ذلك قاسم أمين إلى المطالبة بالاعتماد على النفس وعدم تعلق الآمال بالمساعدات الخارجية فدعا إلى بذل الجهد فى جمع الاكتتابات وتشكيل اللجان لهذا الغرض فى أنحاء البلاد فقال " اعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدنا لا فى يد غيرنا وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا فإذا صادف عزيمة قوية فلا شئ يحول بيننا وبينه". [2]

ولما شرع فى انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة اعتذر قاسم امين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة أنه إذا تقلدها شخص من الأمراء فانه سيكون لها وزن كبير وبناء على ذلك تأجل انتخاب الرئيس إلى الجلسة التالية[3]، وفيها أسفر الانتخاب السرى عن فوز خمسة عشر عضوا وهم بحسب ترتيب الأصوات.

قاسم أمين بك – محمد بك فريد – حسين باشا السيوفى – حسن بك جمجوم – حفنى بك ناصف – مرقص حنا افندى[4] – مصطفى بك خليل- محمود بك الشيشينى – محمد بك بهجت – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوى – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب- على بك فهمى المحامى.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية، انتخب الخمسة عشر عضوا من بينهم:

قاسم أمين بك	نائب رئيس
محمد فريد بك	سكرتيرا
حسن السيوفى باشا	أمين صندوق[5]

---

(1) دار الوثائق : مذكرات سعد زغلول . كراس رقم ٩ ، ص ٤٢١.
(2) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢١.
(3) نفسه.
(4) محام قبطى مصرى . تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس . عمل بالمحاماة ودخل الحزب الوطنى أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى أنصار سعد زغلول بعد الحرب الأولى.
خير الدين الزركلى : القاموس السابق، جـ٨، ص ٨٩.
(5) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها، ص ١٦.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء فى القاهرة، وفى هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية فى العاصمة والأقاليم وان تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر كما قررت انتخاب حفنى بك ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمد بك فريد لغيابه فى أوربا[١]، واشتغاله بالسياسة التى يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات[٢]، ثم قررت ان يكون اجتماعها يوم الخميس من كل اسبوع فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية[٣] ، ثم تقرر ايداع ما يجمع من الأموال فى البنك الألمانى الشرقى[٤]، لأنه البنك الوحيد الذى يقبل مساعدة الجامعة باعطاء فائدة ٤% سنويا.

وفى اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادى المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضوا وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء جدد كما انتخب عضوا بدلا من محمود بك حسيب الذى استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوى[٥] باشا ويوسف بك صديق وجبرائيل بك حداد ، وحبيب بك فرعون ، وسليمان أفندى البستانى، وحسين باشا رشدى ، ويعقوب أرتين باشا ، وابراهيم نجيب باشا ، والافوكاتو لوزينابك، ومسيو ماسبيرو، وأحمد بك زكى. [٦]

---

(١) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٢.
(٢) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها، ص ١٧.
(٣) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين فى مصر بإنشاء نادى للمدارس العليا عام ١٩٠٥ واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٨ ديسمبر ١٩٠٥ وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادى بنشاط كبير فى العمل الوطنى امثال ابراهيم الوردانى وشفيق منصور.
(٤) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٢.
(٥) طبيب مصرى تعلم فى مصر وفرنسا ، وكان رئيس قسم الرمد فى المؤتمر الطبى المصرى عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقبا للجامعة المصرية وعمل طبيبا خاصا للأميرة فاطمة اسماعيل.
خير الدين الزركلى : الاعلام، جـ٧، ص ١٥٢.
(٦) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية، ص ١٩.

ومن التحليل الاجتماعى لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث أن معظمهم من خريجى الحقوق ، كما أنهم يمثلون عنصرى الأمة ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط ، أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت فمن بين الأسماء أعضاء فى الحزب الوطنى أمثال محمد فريد وعلى فهمى كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقص حنا وفى بينها أعضاء فى حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح) ومنهم بعض أتباع وتلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا فى تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفى السيد ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل احمد زكى وحسين بك أبو حسين ومنهم أيضا من له خبرة واسعة فى شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسيو ماسبرو مدير عموم الآثار وحسين رشدى المفتش بالمعارف فى ذلك الوقت ومنهم من هو من أصل غير مصرى مثل احمد زكى[1]، وسليمان البستانى وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفى جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم امين أعضاء اللجنة بان الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وبجعل ولى عهده رئيس شرف لها[2] كما أبلغها فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو اسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير احمد فؤاد. [3]

---

(١)والده مغربى الأصل وقيل أنه فلسطينى من عكا.
زكى مجاهد : الاعلام الشرقية: جـ ٤ ، ص ١٦٦

(٢)احمد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ٢٤.
ويؤكد الخديو عباس الثانى ذلك بانه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولى عهده الأمير عبد المنعم.
انظر : المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٣)الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها الداخلية، ص ١٩.

وفى ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة السرى لأمير احمد فؤاد وتناقشت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لانجاز مهمتها التى أنيطت بها لإخراج فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ. (١)

وبرئاسة الأمير احمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتابات والأوقاف فجمع أكثر من ٢٠ ألفا من الجنيهات للجامعة(٢)، كما أوقفت العقارات على الجامعة ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتتبت نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كل سنة لاعانة الجامعة كما اكتتبت نظارة المعارف بألفى جنيه. (٣)

وخلال ذلك أعلن الأمير احمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لديها من الايراد السنوى أن تباشر عملها فى أول اكتوبر ١٩٠٨ وتقرر البدء باتخاذ مقر لالقاء الدروس فيه " فى آداب اللغة العربية وفى آداب اللغة الانجليزية وفى آداب اللغة الفرنسية وفى التاريخ العام ولاسيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الاسلامية وتاريخ النهضة التليانية(٤)، كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كل عام إلى أوربا لتلقى العلوم والآداب بغرض "إعداد فريق من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون اقامتهم فى اوربا طول المدة الالزمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية فى العلوم التى تخصصوا لها". (٥)

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها(٦)، وذلك فى ٢٠ مايو ١٩٠٨ واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو "ترقية مدارك واخلاق المصريين على

---

(١) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٢٦.
(٢) مذكرات قلينى فهمى باشا، جـ٢، ص ٦١.
(٣) جرجى زيدان : المرجع السابق، جـ٤، ص ٤٤.
(٤) الجامعة المصرية : لائحة اجراءاتها ص ٢٣- ٢٤.
(٥) الجامعة المصرية : لائحة الارساليات الجامعية باوربا، ص ١.
(٦) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٣٩.

اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم[1]، واتفق على أن تكون لغة التعليم فى الجامعة هى " اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكى ترتقى اللغة العربية

obeikan.com

(1))الجامعة المصرية : تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية، ص ٥.

نفسها بهذه الوسيلة[1]، وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأى فى مصر فى ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التى أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم والمثقفون منهم يتفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف العصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضى الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد[2]، فقد وافقت اللجنة على القاء بعض الدروس باحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم فى أوربا فيتولون التدريس باللغة العربية[3] وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

١- الأمير احمد فؤاد	رئيسا
٢- حسين رشدى باشا	وكيلا
٣-ابراهيم نجيب باشا	وكيلا
٤-احمد زكى بك	سكرتيرا
٥- حسين سعيد بك	امين صندوق
٦-أرتين باشا	أعضاء
٧-الدكتور علوى باشا	"
٨- عبد الخالق ثروت باشا	"
٩-مرقص حنا افندى	"
١٠-موسيو ماسبرو	"
١١-يوسف صديق بك	"

---

(1) محاضر جلسات مجلس الجامعة المصرية: جلسة الثلاثاء فى ٢٨ ابريل ١٩٠٨.
ويذكر الخديو عباس الثانى انه كان حريصا على الأخص فى هذه المؤسسة الجديدة العلمانية الحتة والحديثة ان يكون التدريس فيها باللغة العربية.
المصرى : العدد ٤٨٦١ فى يونيو ١٩٥١ تحت عنوان: " مذكرات عباس الثانى".
(2) دار الوثائق : محافظ عابدين : محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.
(3) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ ابريل ١٩٠٨.

١٢-على أبو الفتوح بك "

١٣-على بهجت بك "

١٤-مسيو لوزينا "

١٥-على ذو الفقار بك[١] "

وفى أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابا إلى مصطفى فهمى رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت " وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع اكتتابات. وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها . على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرا للفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التى سيقوم بها للبلاد. [٢]

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه " الموافقة على هذا العمل الجليل ذى المنفعة العمومية". [٣]

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ احتفل بافتتاح الجامعة المصرية رسميا فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان ورجال السلك السياسى والأجانب وشيخ الجامع الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[٤]، كما حضر الحفل الخديو عباس الثانى وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود[٥]، وأعلن أن الحكومة ستوالى مشروع الجامعة بالعناية والرعاية كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق

---

(١) الجامعة المصرية : تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية، ص ٦.
(٢) نفسه ، ص ٣.
(٣) نفسه تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٨ نمره ١١٢٢، ص ٤.
(٤) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢.
(٥) الرافعى : محمد فريد ، ص ٣٤٠.

ثروت واحمد زكى وآخرون خطبا فى حفل الافتتاح[١]، وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله أن أحسنها " تلاوة والقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت[٢]، وأسوأها خطب رئيس الجامعة والخديو[٣]، وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة احمد زكى لأنه "تكلم فيها عن الاسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة القاؤها فى افتتاح جامعة لادين لها إلا العلم". [٤]

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلول لها يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية حيث تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة فى تأسيس الجامعة وذكر أنها من أسباب تقدم التعليم فى البلدان الأخرى وأشاد بفكرة أن يكون التدريس فى الجامعة باللغة العربية وبأهمية ارسال البعثات إلى الخارج[٥]، أما عن خطبة الخديو فبالرغم من أن سعد زغلول هو الذى كتب للخديو هذه الخطبة[٦]، فانه هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيرت كثيرا عما كتبه[٧] ، وعن خطبة احمد زكى سكرتير الجامعة فانها قد تطرقت كما ذكر سعد إلى الحديث عن مجد الاسلام وإلى مفاخر مصر من قديم الزمان. [٨]

---

(١)عن نص هذه الخطب انظر المقتطف . الجزء الثانى ، المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٢)مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجدير بالذكر أن الخديو عباس الثانى قرظ خطبة ثروت فى مذكراته.
انظر : المصرى : العدد السابق تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٣)نفسه

(٤)مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٩ ، ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يوضح فهمه التام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهرى الذى كان متعصبا لدينه أثناء مذبحة الاسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوربيين ، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل فى أطوار التفرنج بعد ذلك فى معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الاسلامية. المنار ، جـ ٢٨، ص ٧١١.

(٥)المقتطف : الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩، ص ١٣٨.

(٦)يتضح ذلك من قول سعد زغلول فى هذه المناسبة " هيأت خطبة على لسن الجناب العالى". انظر مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٤٢١.

(٧)نفسه.

(٨)عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩، ص ١٤١.

ولما طلب سعد زغلول الاشتراك فى القاء الخطب لكون ان " له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية" فان طلبه كان طريقه الاهمال. [1]

وبالرغم من مجهودات قاسم أمين فى تأسيس الجامعة فان احدا لم يذكره بشئ فى أثناء الاحتفال " مع أنه أول مؤسسيها ومات فى خدمتها". [2]

وفى مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيث نظمت على هيئة محاضرات بعد الظهر يوميا ، وانتظمت محاضراتها وبرامجها واتخذت لها مكانا فى دار "جناكليس" التى بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شارع القصر العينى بايجار سنوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى السنة[3]، ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى بشارع الفلكى فى عام ١٩١٥ وذلك لأن قيام الحرب جعل الجامعة تقتصد فى مصروفاتها فرأت ان تستأجر مبنى أقل فى الايجار وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيه.

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب ، وكانت الدراسة فى بداية عهدها محدودة حيث جعلت فى كل يوم درسين يبتدئ الدرس الأول فى الساعة الخامسة بعد الظهر وينتهى فى الساعة السادسة ثم يلى ذلك نصف ساعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان ثم يبتدئ الدرس الثانى ويستمر ساعة ايضا ، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة ، واشتمل تدريس المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفى بمرتبات ضئيلة[4]، ومن هؤلاء اسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا بدار العلوم وحفنى ناصف الذى كان يدرس الأدب العربى

---

(1) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ، ص ٤٢٢.
(2) نفسه.
(3) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٨١.
(4) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٤٦.

القديم[1]،والشيخ محمد الخضرى[2]،مدرس التاريخ الاسلامى والشيخ محمد المهدى[3]،مدرس الأدب العربى والاستاذ الألمانى ليتمان أستاذ اللغات السامية.[4]

ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة فى توفير أعضاء هيئة التدريس بها فى تلك الفترة طلب الأمير احمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظار المدارس الثانوية الاستعانة به فى القاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرا للمعارف وصاحب الشأن الأول فى هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية مباشرة.

يتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلا على مناهضة سعد زغلول للجامعة[5]، ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجها ضد الجامعة بقدر ما هو موجة للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل فى سعد فى ذلك الوقت ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست حيث قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة" فقال أن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسنين مدرسا بها – يقصد مدرسا بالجامعة – ويشكو معارضتك قلت انى لست بطرطور فى نظارة المعارف.. انى لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأنى أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها ان يعرف ان هناك ناظرا للمعارف

---

(1))طبعت من محاضراته التى القاها بالجامعة عامى ١٩٠٩، ١٩١٠ ثلاثة أجزاء بعنوان " تاريخ الأدب" أو "حياة اللغة العربية".
انظر: يوسف اليان سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة، القاهرة ١٩٢٨، ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم . العدد الماسى بمناسبة مرور ٧٥ عاما على المدرسة ١٨٧٢- ١٩٤٧ القاهرة. دار المعارف، ص ٢٤٣.

(2))من علماء الأزهر . التحق بدار العلوم عام ١٨٩١.
انظر : تقويم دار العلوم، ص ٢٧٩.

(3))عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده واخلص له وتأثر بمبادئه.
تقويم دار العلوم ،ص ٢٧٢.

(4))طه حسين : الأيام جـ ٣ القاهرة – دار المعارف – ١٩٧٣، ص ٣٤- ٤٠.

(5))د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، جـ١، القاهرة، دار المعارف، ص ١١٢- ١١٣.

وانه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه[1]، ومعنى ذلك ان اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسنين مدرسا بالجامعة لم يكن سببه التضييق على الجامعة أو إعاقة العمل بها بل ان السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

وقد اقتصرت المحاضرات فى الجامعة على دروس فى الآداب والتاريخ والجغرافيا[2]، حيث بدئ بتدريس خمسة علوم هى:

١- الحضارة الاسلامية.

٢- الحضارة القديمة فى مصر والشرق.

٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٥- تاريخ آداب اللغة الانجليزية.

كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضرات فى الفروسية والرماية[3]، وكان الطلاب نوعين:

١- طلبة منتسبون وهم المتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر والذين يقدمون طلبا للاستمرار على حضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو أجازة أو لقب مما تقرره الجامعة فى المستقبل.

٢- المستمعون المتطوعون وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأى قيد أو شرط آخر. وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، ٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد وضوعفت

---

(1))مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونية ١٩٠٩، ص ٨٣٨.

(2))الرافعى : محمد فريد ، ص ٣٤٠.

(3))احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١١٧.

هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمسة قروش[١]، وكان متوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ فردا. [٢]

ومن ذلك يتضح أن الجامعة فى أول أمرها لم تعرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونة فسمحت بحضور المحاضرات لكل مثقف يرغب فى ذلك. لقد كان من جراء افتتاح الجامعة ذلك الأثر الكبير الذى احدثته فى المجتمع المصرى فيذكر الدكتور طه حسين ان حياة الجامعة فى أول عهد المصريين بها كانت عيدا متصلا يحيوه إذا أقبل المساء من كل يوم حيث يزدحمون على غرفات الدرس على اختلاف منازلهم من الفقر والغنى وعلى اختلاف حظوظهم من الثقافة وعلى اختلاف ازيائهم أيضا فازدحمت غرفات الجامعة بهؤلاء وعجز الأساتذة عن أن يسمعوا هذه الأعداد الضخمة التى كانت تكتظ بها الغرفات فقرر بعضهم أن يلقى محاضرته مرتين[٣]، ثم اضطرت الجامعة بعد ذلك إلى أن تنظم الدخول فقصرته على المنتسبين فقط، يذكر الخديو عباس الثانى أنه بعد افتتاح الجامعة اعتقد كل انسان " أن له حق رفع صوته بالنقد ولو كان نقدا قاسيا وظالما". [٤]

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبه فقد جمع لها مجموعات من الكتب النفيسة ذات القيمة العلمية كاهداء لها من داخل البلاد، فقد اهدى إليها مكتبتان نفيستان أحدهما للمرحوم شفيق بك منصور بك والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن[٥]، كما بادرت الجامعات الأوربية باهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة وقد وصل عدد الكتب

---

(١) نفســـه.
(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراى المقطم ، ١٩٠٩، ص ٨٤.
(٣) طه حسين : الأيام . الجزء الثالث . سبق ذكره ، ص ٣٠.
(٤) المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان " مذكرات الخديو عباس الثانى".
(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة فى ١٤ مايو ١٩١٤ ، ص ٢٧.

نحو خمسة عشر الف مجلد مكتوبة بلغات متعددة[١]، وصارت نواة لمكتبة الجامعة التى أفتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم فى شهر فبراير ١٩٠٩ كما تلقت الجامعة مساعدات علمية من ايطاليا حيث أهدت لها الحكومة الايطالية آلات كاملة مما يلزم للتجارب الطبيعية[٢]، فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعة كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانوبل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية[٣]، وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى ايطاليا. [٤]

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الايطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفا وديا للغاية وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير فؤاد رئيس الجامعة والبلاط الايطالى وخصوصا الملك فيكتور عمانوبل الثالث والملكة مرجريت. [٥]

أما عن البعثات العلمية إلى أوربا فبالرغم من أن الانجليز كانوا يبغضون أن يتصل المصريون بالتعليم الأوربى العالى[٦]، فقد عنيت الجامعة منذ نشأتها بايفاد الطلبة إلى أوربا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة[٧]، وذلك لتخريج

---

(١) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتاب إلى جانب مجموعة من المجلات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية ، ومجموعات من أوراق البردى والشرائح الزجاجية والعملات القديمة.
انظر : تقويم جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٣٨ تحت عنوان " مكتبة الجامعة".

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩، من جورست إلى جراى. المقطم ١٩١٠.

(٣) المصرى . العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.

(٤) ارسلت الجامعة فى عام ١٩١٠ ثلاثة من الأطفال إلى ايطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة.
احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ٤٥.

(٥) المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير احمد فؤاد تلقى علومه فى المعهد الدولى بتورينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الايطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك من مدرسة تطبيقات المدفعية وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط فى سلك الجيش الايطالى والتحق بالبلاط الملكى بروما.
للتفاصيل انظر : خير الدين الزركلى : الاعلام، جـ١، ص ١٨٧.
قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى باشا ، جـ٢، ص ٥٩.

(٦) طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر، جـ ٢، القاهرة – مطبعة المعارف- ١٩٣٨، ص ٢٨٢.

(٧) الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة فى ١٤ مايو ١٩١٤، ص ٢٩.

أساتذة وطنيين يعلمون العلوم باللغة العربية فأرسلت إلى جامعات لندن[1]، وباريس وليون احد عشر طالبا من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسة وكان يتم اختيارهم عن طريق الاختبارات واللياقة الطبية وقد أرسل أربعة طلاب منهم إلى انجلترا وسبعة إلى فرنسا والطلاب الذين أرسلوا إلى انجلترا هم : محمد كامل حسين القاضى المدثى بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية ، ومحمد حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الشهادة الثانوية لدراسة العلوم الرياضية وتوفيق سيدهم الطالب بمدرسة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أما الذين ارسلوا إلى فرنسا فقسموا إلى قسمين قسم للدراسة بجامعة السربون ، وقسم للدراسة بجامعة ليون ، وقد درس بجامعة السربون سيد كامل أفندى من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ ومحمد توفيق الساوى المحامى بالقاهرة لدراسة الأدب ومحمود عزمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة العلوم القانونية والسياسية ومحمود فهمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة الفلسفة أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقى علم وظائف الأعضاء والدكتور محمد ولى الدين الطبيب بالقاهرة لدراسة التاريخ الطبيعى وقانون علم الصحة والدكتور محمد كمال الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالاسكندرية لتلقى علم الطب الشرعى والكيمياء. [2]

ومن دراسة أوضاع هذه البعثة يتضح أنها شملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانوية بل ضمت أيضا بعض خريجى هذه المدارس ومع ان الجامعة فى أول أمرها اقتصرت على

([1])كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع طلبة انجلترا على جامعات لندن واكسفورد وكمبردج ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة فى انجلترا إلى جامعة واحدة هى جامعة لندن.
احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٨٦.

([2])احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٨٦.

الدراسات الأدبية فان أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية بل تخصص بعضهم فى العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوارد فى فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم[١]، وفى عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا. [٢]

واستمرت الجامعة فى إرسال بعثاتها إلى أوربا بغرض أعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودتهم إلى مصر للتدريس وكان الأهالى يودعون طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها أن اعدادا غفيرة من الأهالى تجمعت عند القطار وصاحت عدة مرات " لتحى ارسالية الجامعة، لتحى الجامعة الحرة... ليحى الحزب الوطنى حتى قيام القطار". [٣]

والجدير بالذكر أن نظام التدريس بالجامعة حتى عام ١٩١٠ كان عبارة عن القاء محاضرات فى علوم مختلفة لا رابطة بينها ، ولا تؤدى إلى غاية معلومة لذلك كان من الضرورى تعديل هذه الأوضاع وايجاد نظام مطابق للنظام المتبع فى الجامعات الأوربية فتقرر أن تنشأ عدة كليات تبدأ بكليةَ الآداب ويكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات والمواد التى تدرس تسمية الزامية[٤]، يجب على الطلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهى آداب اللغة العربية ، وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات السامية، وتاريخ الشرق القديم ،

---

(١) انظر : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراى المقطم ١٩٠٩، ص ٨٤.

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩، من جورست إلى جراى المقطم ١٩١٠، ص ٨٢.

(٣) المؤيد : العدد ٢٧٥١ فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٨.

(٤) احمد عبد الفتاح : المرجع السابق، ص ١٢٤- ١٢٥ تحت عنوان حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة مستخرج من محضر اللجنة الفنية للجامعة المصرية جلسة ١٩ ابريل ١٩١٠.

وتاريخ الأمم الاسلامية ، والفلسفة العربية والأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية ، والجغرافيا وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الانجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية على أن تدرس الثمان مواد الأولى باللغة العربية أما عن دروس آداب اللغتين الانجليزية والفرنسية فيختار الطالب أحدهما[١]، وفى عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة قسم العلوم الاجتماعية والاقتصاد ليدرس به علوم الاقتصاد السياسى والزراعى والرى ونظام النيل ، ومدة الدراسة به سنتان ، كما قررت الجامعة إنشاء قسم للسيدات تلقى فيه محاضرات عن الفلسفة وعلم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء ومواضيع فى التربية، وكان يحاضر فى هذا القسم السيدة "نبوية موسى" ناظرة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضراتها على تاريخ مصر القديم والحديث وما يسود العالم من علوم عصرية والسيدة " لبيبة هاشم" صاحبة مجلة فتاة الشرق وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت رحمة صروف فى شئون التدبير المنزلى وحاضرت "ملك حفنى ناصف" فى حقوق المرأة وواجباتها وموقف الاسلام من ذلك واشترك فى القاء هذه المحاضرات بعض الأجنبيات مثل الآنسة كوفرويز وتكلمت فى محاضراتها عن علم النفس والأخلاق[٢]، كما كان يلقى بعض الأطباء من المصريين والأوربيين محاضرات فى حفظ الصحة والعناية بالأطفال. [٣]

ومن المواظبات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوى وصفية زغلول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر[٤] (شقيقة عبد العزيز فهمى)

---

(١) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، ١٩١٠ من جورست إلى جراى المقطم ١٩١١، ص ١٠٠.

(٢) د. اجلال خليفة : الحركة النسائية الحديثة – قضية المرأة العربية على أرض مصر – القاهرة ، المطبعة الحديثة ١٩٧٣، ص ١٢٢ وعن هذه المحاضرات انظر:
امين سامى : التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩١٧.

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٠، من جورست إلى جراى المقطم ١٩١١، ص ١٠١.

(٤) د. اجلال خليفة : المرجع السابق، ص ١٢٢.

والجدير بالذكر أن إنشاء هذا القسم قد أثار ثائرة بعض المحافظين فبالرغم من أن معظم المحاضرات كان تلقيها نساء فقد تحمع الرجال أمام الجامعة للتعرض للنساء ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من جهة نظرهم لخروجهن على الآداب ويرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة بالمنزل . وعندما أرسل الاستاذ عبد العزيز فهمى[1]، سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الواعية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الغيورين على الأخلاق العامة وجود أسماء نسائية على أظرف الخطابات ويراها رجل البريد معناها العار والفضائح الكبرى التى لا يمحوها إلا الدم فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمى إذا لم يكف عن هذا العمل. [2]

ومما سبق يمكن القول أن نظام التعليم فى الجامعة بين عامى ١٩١١-١٩١٢ كان مقسما إلى ثلاثة اقسام هى:

أ-قسم الآداب.

ب-فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ج-الفرع النسائى.

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألمانى ليتمان[3]، ووكيله الشيخ محمد المهدى[4]، وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى[5]، وكانت الكلية تضطر أحيانا لوقف تدريس بعض العلوم نظرا لغياب استاذها ، وفى العام الدراسى ١٩١٢- ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت ذلك.

---

(1) من رجال القضاء تعلم بالأزهر ثم بمدرسة الحقوق واحترف المحاماة من مؤسسى الوفد المصرى ١٩١٨ اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤.
خير الدين الزركلى : القاموس السابق ذكره، جـ ٤، ص ١٤٩.

(2) د. إجلال خليفة : المرجع السابق، ص ٨٣.

(3) كان يقوم بتدريس اللغات السامية والمقارنة بينها وبين اللغة العربية.

(4) كان يدرس الأدب العربى بالجامعة.

(5) كان يقوم بتدريس التاريخ الاسلامى.

وفى العام الدراسى ١٩١٣- ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية واعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم ومدة الدراسة فيه سنة واحدة واشتملت مواد التدريس به على:

١- قانون العقوبات المقارن.

٢- تحقيق قانون الجنايات المقارن.

٣- تحقيق الجنايات العملى.

٤- علم الاجتماع الجنائى.

٥- الطب الشرعى.

٦- امراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى.

كما قررت صرف مكافأة قدرها عشرون جنيها للشيخ طه حسين خريج قسم الآداب نظرا للدرجات العالية التى حصل عليها، وقد ارتفع عدد طلاب الجامعة هذا العام من ٧٥ إلى ٣٢١ وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حسين الطالب المنتسب ، وقد نوقش فى موضوعين هما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينى للخوارج فى اشعارهم وفى كتب المتكلمين.

اما عن موضوع رسالة الدكتوراه التى قدمها فهى (حياة أبى العلاء المعرى) وبعد المناقشة التى استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المكونة من الشيخ محمد المهدى ومحمود افندى فهمى المدرسين بالجامعة، واسماعيل رأفت بك والشيخ علام سلامة المنتدبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جدا فى الرسالة ، ودرجة فائق فى الجغرافيا عند العرب ودرجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.[1]

([1])الجامعة المصرية : تقرير مجلس الادارة عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٣- ١٩١٤ القاهرة مطبعة المعارف.

واستمرت الجامعة فى طريقها تتقدم حينا وتتعثر أحيانا نظرا لظروفها المالية ، وفى ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير احمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدى مكانه.

ولما كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكا لها ولذلك تنفق فى كل عام لإيجارها أموال هى فى أشد الحاجة إليها لانفاقها فى سبل أخرى كالبعثات والتعليم . كما أن هذه الدار لا تفى بحاجة الجامعة ولا تصلح لأن تكون مقرا ثابتا لها[١] ، فقد أقنع الدكتور محمد علوى الأميرة فاطمة اسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة فى النهوض بالجامعة والتبرع لها فأسدت الأميرة إلى الجامعة فى عام ١٩١٤ هبة كبيرة حيث وقفت عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها فى الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصتها لبناء دار جديدة للجامعة كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨,٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى[٢]، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فدان فى مديرية القليوبية للجامعة[٣]، وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤. وقد حضر حفل الافتتاح الخديو عباس الثانى ووضع الحجر الأساس، بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء وقناصل الدول ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحيثيات وأصحاب الصحف والأدباء فى مصر. [٤]

وبنشوب الحرب العالمية الأولى أوقف اتمام البناء ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة

---

(١) نفسه، ص ٤.
(٢) جرجى زيدان : المرجع السابق، جـ٤، ص ٤٥.
(٣) المصرى : العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.
(٤) الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة السابق ذكره، ص ٥.

الأورمان بالجيزة[1]، كما كان لقيام الحرب أكبر الأثر فى إصابة الجامعة بأزمة مالية حيث فقدت مقداراً عظيما من الاعانات بسبب المصاعب الاقتصادية لم تحتمل صدمته فتوقفت عن أداء رسالتها واستدعت أعضاء البعثات الذين لم يتموا دروسهم فى الخارج كما عاشت الجامعة عيشة خمول وركود منذ عام ١٩١٤ وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الاضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى آخر السنة، ولم تتمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد. [2]

ونتيجة لقلة النجاح الذى لقيته الجامعة فى أعوامها الأولى بسبب ضآلة المعونة المادية التى قدمتها الحكومة وقدمها الأهالى فكر أساتذة الجامعة فى الأمر ورأى بعضهم ان من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. فى ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر فى إنشاء جامعة أميرية، ووافق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩١٧ وعين لجنة لوضع مشروع لها وقد أتمت اللجنة عملها وقدمت تقريرا عنه فى سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منذ ذلك التاريخ دون شروع فى انفاذه. [3]

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفى السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك فى إعدادها أساتذة الجامعة، وفى ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حسين رشدى باشا لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها، وفى ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفى السيد وكيلها ومراقبها العام وست أعضاء آخرون وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف.

---

(1) الرافعى : محمد فريد، ص ٣٤٠- ٣٤١.

(2) احمد عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ١٥٩.

(3) دار الوثائق : محافظ عابدين – محفظة بعنوان – تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية – مذكرة ايضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

أخذ رجال المعارف يدرسون المشروع كما بحث مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة وأسفر البحث عن وجود قصور فى المعدات اللازمة[١]، وفى ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكى بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة[٢]، لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٣]، وان يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية[٤]، ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فان رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب[٥]، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى " الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب ، وكلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة ، وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٦]، وان يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد كما يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضى ، ولها أن تقبل التبرعات التى ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة، وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها

---

(١) الدولة المصرية- مضابط مجلس النواب- الهيئة النيابية الثالثة – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول العادى – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦، ص ٩٣٩.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ " مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها".

(٣) دار الوثائق محافظ عابدين : تعليم عالى- مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة ايضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٤) المحفظة السابق ذكرها، لائحة الجامعة.

(٥) مضابط مجلس النواب : المضبطة السابقة، ص ٩٣٧.

(٦) الوقائع المصرية: العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ " مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها".

علـى أن تتبـع فـى حـساباتها القواعـد والتعليمـات التـى تجـرى عليهـا حـسابات الحكومة[1]، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها فى بناء المجتمع فقال "أن الجامعة المصرية خليقة حقا بمساعدة الحكومـة والبرلمـان إذ هـى أعدت لان تقوم بمهمة سامية". [2]

والواقع أن إنشاء الجامعة المصرية كان أول ضربة لتقويض النظـام الـذى فرض على المصريين بانه لا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم.

ومـع أن كليـات الجامعـة سـارت فـى طريقهـا وأصـبح مـستوى التعليم فيهـا يماثل مستوى الجامعات الأوربيـة فقد كـان يعوزهـا دائمـا الأمـوال لتقديمها حيث كانت ميزانية هذه الكليات قاصرة علـى شـراء المراجـع والموسـوعات والمجلات والرسـائل التـى ألفهـا المستشرقون والعلمـاء أمـا عـن دور الجامعـة فـى المجتمـع المـصرى فانهـا أوجدت جـوا علميـا لـم تكن تعهده مـصر مـن قبـل حيث أحدثت صراعا بين القديم المتمثل فى الأزهر وبين حركات التجديد التى برزت فيها ومن هنـا ظهـر فـى مـصر تيـاران مختلفـان ، وهـذان التيـاران المتحاذيـان أحيانـا والمتعاكسان أحيانا قسما الناس فـى مـصر إلـى أقسام ، ووجهاهم وجهـات مختلفـة ونـشأ عـن ذلـك اخـتلاف فـى الأفكـار والآراء وتنـازع فـى منـاهج البحـث وطـرق التفكير . وهذان التياران يتنازعان الشعراء والكتاب والمؤلفين ويتنازعـان منـاهج التعليم وطرق التفكير ، وكل مظهر من مظاهر الحركة العلمية، فمن الشعراء مـن مثله الأعلى امرؤ القيس ومـنهم مـن مثلـه الأعلـى شكسبير ومـن الكتـاب مـن مثلـه الأعلى ابن المقفع أو الجـاحظ ، ومـنهم مـن مثلـه فيكتـور هوجـو أو فولتير ، ومـن القـانونين مـن يـرى خيـر مثـل هـو القـانون الفرنـسى أو الألمـانى ومـنهم مـن يـراه الـشريعة الاسـلامية ، ويمثـل هـذين التيـارين الجامعـة المـصرية ومثلهـا الأعلـى

([1])الجامعة المصرية – قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن اعادة تنظيم الجامعة المصرية.
القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ص ١-٢ .

([2])مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦، ص ٩٣٩.

التعليم الأوربى، والجامعة الأزهرية ومثلها الأعلى الآداب والعلوم الاسلامية مع العلم أن الجامعة الأزهرية بذلت بعض المحاولات فى ادخال عناصر التجديد.[١]

والجدير بالذكر أيضا أن الصراع بين الانجليز والفرنسيين قد ظهر على حقيقته فى مجال الفكر الجامعى ومن المفارقات ان الصراع بين الثقافة اللاتينية من ناحية والسكسونية من ناحية اخرى قد تمثل فى عقليات بعض المثقفين. [٢]

ومن الواضح أن اتصال الجامعة المصرية بالعالم الغربى عن طريق ارسال البعثات لمواصلة الدراسة فى الجامعات الأجنبية ودعوة بعض الأساتذة الأوربيين للافادة من علمهم قد ادى إلى إحداث نظام جديد من الدرس وأسلوب حديث فى البحث الحر. [٣]

ومما سبق يتضح أن الجامعة المصرية بدأت أهلية حيث تبرع لها الأهالى بالمال، وقامت بعد جهود ضخمة بذلها قادة الرأى فى مصر أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول وقاسم أمين واحمد لطفى السيد وغيرهم ورغم أنها وجدت معارضة شديدة من سلطات الاحتلال التى أدركت ان إنشاء جامعة يعنى ايجاد طبقة من المثقفين تفهم أن الاستقلال ليس مجرد تحرير الأرض ولكنه تحرير الشخصية وتحرير الفكر والإرادة فان جدية المصريين فى أتمام هذا العمل اخرجته من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ فأنشئت الجامعة لتَرتفع بالشباب المصريين عن التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف[٤]، ولترقى بهم إلى تعليم يهيئهم للسير فى مراقى المدنية والحضارة تعليم أساسه حرية الفكر والنقد القائم على التحقيق والتمحيص والتدريب القائم على البحث عن الحقيقة

---

(١) احمد امين : فيض الخاطر، الجزء العاشر- القاهرة- النهضة المصرية ، ١٩٥٦، ص ٢٦٩- ٢٧٠.

(٢) الكاتب العدد ٦٠ فى مارس ١٩٦٦ مقال للدكتور عبد الحميد يونس تحت عنوان " جامعاتنا فى مفرق الطرق، ص ٤٨.

(٣) المقتطف : الجزء الأول من المجلد التسعين – عدد يناير ١٩٣٧، ص ١٧ مقال لاسماعيل مظهر تحت عنوان " عمل الجامعة".

(٤) طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر، جـ٢، ص ٢٨٨.

المجردة[1]، وظلت الجامعة منظمة أهلية تسير حينا وتتعثر أحيانا تجد المال فى مرحلة وتوصد خزائنها فى مرحلة أخرى ولما تعثرت أمورها تسلمتها وزارة المعارف فكانت نواة لكلية الآداب الجامعة الحكومية.

لقد برهنت الجامعة على أن مهمتها لم تقتصر داخل جدرانها بل خرجت إلى المجتمع المصرى لمعاونته بالخبرة والابتكار ، وكان طلابها هم الطليعة فى الدعوة إلى تأصيل الاستقلال الوطنى.

٢-الجامعة المصرية الحكومية (جامعة القاهرة)

أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونا بإنشاء هذه الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى الجامعة المصرية وتتكون من الكليات الآتية : الآداب والعلوم والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التى يجوز ان تنشأ فيما بعد بقانون[2]، وان يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.

وفى ٧ فبراير ١٩٢٨ قام الملك فؤاد بوضع حجر الأساس لمبنى الجامعة الحالى فى الجيزة. وفى ٢٢ اغسطس ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥ بادماج مدارس الهندسة الملكية والزراعة العليا، والتجارة العليا ، والطب البيطرى فى الجامعة وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالى كليات الهندسة والزراعة والتجارة أما مدرسة الطب البيطرى فقد ألحقت بكلية الطب. [3]

---

(1) احمد لطفى السيد : رسالة الجامعة – القاهرة – المطبعة الأميرية ١٩٤١، ص ٦.
(2) الوقائع المصرية، العدد ٣١، فى ١٩ مارس ١٩٢٥.
(3) محافظ عابدين : تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية.

واستمرت الجامعة فى أداء رسالتها ، ولم يقتصر نشاطها على القاهرة بل امتد إلى الاسكندرية حيث أسس بها فرعا لكليات الآداب والحقوق والهندسة. وظلت الجامعة تؤدى دورها فى خدمة الوطن، وتفتح نوافذها بكل ما يتوصل إليه العالم من نظريات ومناهج حديثة، وتسهم بجهودها الخلاقة فى نهضة الوطن. وفى عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٢٧ بتغيير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر مرسوم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل اسم الجامعة من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة، خلال ذلك شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع فى التعليم الجامعى لم تشهدها فى أى وقت مضى، وساعد على ذلك إقبال جماهير الشعب المتعطشة إلى التعليم الجامعى وفتح الطريق أمام غير القادرين منهم للتعليم العالى خاصة بعد إعلان مجانية التعليم فقد كان جمال عبد الناصر يؤمن بأحقية التعليم العالى للفقراء.

وبمباركة الثورة تزايد أعداد الكليات والجامعات رغبة فى زيادة كفاءة الإنسان المصرى والإرتفاع بمهاراته، فشهدت مصر طفرة كبيرة فى التوسع فى التعليم الجامعى لم تشهدها فى أى وقت مضى، خاصة وأنها فتحت أبواب التعليم العالى أمام غير القادرين وانطلقت الجامعات تواجه حاجات المجتمع ومشكلاته، وانتقلت الجامعات من أمكنة للصفوة إلى مراكز جماهيرية لا تعمل فى معزل عن المجتمع، ففى جامعة القاهرة انفصل قسما الصيدلة وطب الفم والأسنان عن كلية الطب فى عام ١٩٥٥ ليصبح كل منهما كلية مستقلة ، وفى العام نفسه أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ورفرفت أعلام الجامعة على جنوب الوادى وبذلك تكون الجامعة الأم قد رفرفت بجناحيها على وادى النيل شماله وجنوبه لتؤكد

مدى عمق التعاون الثقافى بين البلدين الشقيقين اللذين وحد بينهما النيل العظيم ، وربط بينهما على مر العصور بصلات القربى والدين والتقاليد. [1]

فتحقيقا لرغبة العديد من أبناء السودان سواء كانوا من خريجى المدارس الثانوية المصرية أو خريجى المدارس الثانوية السودانية رأت مصر ان توفر لهم فرصة التعليم الجامعى بين أهليهم وذويهم وفى وسط بيئتهم فقامت جامعة القاهرة بإنشاء فرع لها بالخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية فى عام ١٩٥٥.

وقد وافق مجلس الوزراء المصرى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ على إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم يتكون من فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة.

وافتتحت الدراسة بكليات الفرع فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ ونمت الكليات نموا طبيعيا واتسع نظام الدراسة بها حتى بدا للمسئولين ضرورة استقلال هذه الفروع عن أصولها بجامعة القاهرة فصدر قرار جمهورى فى مارس ١٩٥٩ باعتبار كل كلية من هذه الكليات وحدة مستقلة وتلبية لاحتياجات المجتمع السودانى تم افتتاح كلية للعلوم فى عام ١٩٧٥/٧٤.

ومع كل ذلك فإن تباين الظروف السياسية بين البلدين الشقيقين فى بعض الأحيان كثيرا ما يؤثر على مستقبل هذا الفرع فيوقفه أحيانا ويعيده فى أحيان أخرى.

وإلى جانب ذلك فقد توالى إنشاء الكليات، ففى العام الدراسى ١٩٦١/٦٠ بدأت الدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كاحدى كليات جامعة القاهرة، وفى عام ١٩٦٢ أنشئ معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، وكذلك أنشئ المعهد العالى القومى للأورام ، وصدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤٧ بإنشاء كلية للطب

([1]) تقويم جامعة القاهرة بالخرطوم، العيد الفضى ١٩٥٦- ١٩٨١.

بالمنصورة تكون تابعة لجامعة القاهرة وفى عام ١٩٧٠ استقل قسم الصحافة عن كلية الآداب وأصبح معهدا مستقلا ثم تحول إلى كلية اطلق عليها كلية الأعلام ، وتأسست كلية الآثار التى ولدت فى أحضان كلية الآداب ثم انفصلت عنها بعد أن نمت وترعرعت فتحولت إلى كلية مستقلة عام ١٩٧٠، كما أنشئ فى نفس العام معهد البحوث والدراسات الأفريقية بهدف الاهتمام بشئون القارة السوداء . وفى عام ١٩٧٩ تم إنشاء معهد التخطيط الاقليمى والعمرانى وتحول إلى كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى فى عام ١٩٩١، وفى عام ١٩٨٧ تم إنشاء معهد البحوث والدراسات التربوية وفى ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ صدر القرار رقم ٢٨٧ بإنشاء المعهد القومى لعلوم الليزر الذى يعد أول معهد عال لعلوم الليزر وتطبيقاته فى العالم العربى.

ولم يقتصر دور جامعة القاهرة على خدمة البيئة المحيطة بها بل امتد إلى المحافظات القريبة منها فأنشأت الجامعة فرعا لها فى محافظة الفيوم ، كما أنشأت فرعا لها فى بنى سويف ، وما زالت مسيرة البناء والنماء ماضية فى طريقها لتظل جامعة القاهرة كما كانت دائما مصدر اعتزاز كل المصريين ، ومصدرا للاشعاع العلمى بين كافة طبقات المجتمع تؤدى دورها فى دفع عجلة التطور بكل ما فى وسعها من امكانيات وقدرات.

وهكذا كان إنشاء الجامعة أساسا لتحرير عقول المصريين ونفوسهم وغرسا لنهضة مصر الفكرية فى مجالات العلم المختلفة ، كما كانت أشبه شئ بالشعلة القوية الحرة التى انبعث نورها ، وانبعثت حرارتها فملأت العقول نورا والقلوب حرارة، وكانت بالنسبة للأمة مكان القلب فى الجسم تنبض بآمالها، وتقود نهضتها الفكرية والثقافية والاجتماعية وتعبر عن ضميرها وإرادتها، وتصل احقاب الماضى بالحاضر وتتطلع إلى آفاق المستقبل.

٣ـ جامعة الإسكندرية (فاروق الأول)

بعد أن أشتد الاقبال على التعليم الجامعى فى مصر نتيجة الاتساع فى التعليم الثانوى وازدياد عدد مدارسه، وارتفاع أعداد الراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى ضاقت جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بطلابها ، ولم تعد كلياتها قادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الراغبين فى الالتحاق بها، ونتيجة لذلك اقترح لطفى السيد على مجلس الجامعة فى عام ١٩٣٧ إقامة جامعة جديدة موضحا أنها تخفف من الزحام الشديد فى القاهرة.

وبعد أن تولى محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين وصديق لطفى السيد رئاسة الوزارة فى نهاية عام ١٩٣٧ وتوليه محمد حسين هيكل وزارة المعارف تم دفع مشروع إنشاء جامعة جديدة إلى الأمام ، وقام طه حسين بحملة فى الصحافة لتأييده[١]، وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه الفكرة.

ولما كان أبناء الاسكندرية يتطلعون لانشاء جامعة فى بلدهم تعيد إلى مدينتهم العريقة مجدها القديم، فضلا عن حاجتهم إلى تعليم جامعى يكفيهم مشقة السفر إلى القاهرة وعناء الاغتراب فقد وافق مجلس جامعة فؤاد الأول فى جلستيه المنعقدتين فى ٢٤ و ٣١ مايو من عام ١٩٣٨ على إنشاء فرعين لكليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية ليكونا نواة لجامعة مستقلة فيما بعد وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك فى جلسته المنعقدة فى ٦ أغسطس ١٩٣٨ وبدأت الدراسة فى كليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية فى العام الجامعى ١٩٣٩/٣٨.

وعلى الرغم من قيام الحرب العالمية الثانية وتعرض الاسكندرية لمخاطرها فان المسيرة لم تتوقف ففى العام الجامعى ١٩٤٢/٤١ أنشأت جامعة فؤاد الأول فرعا لكلية الهندسة بالاسكندرية[٢]، وكانت هذه الفروع الثلاثة النواة الأولى للتفكير فى إنشاء جامعة بالاسكندرية وقد تحقق وذلك فى الثانى من

---

(١) دونالدريد: دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة – ترجمة إكرام يوسف ص، ص ٢٠٠- ٢٠١.
(٢) جامعة فاروق الأول: تقويم العام الجامعى ١٩٥٠- ١٩٥١، ص ٤٥.

اغسطس ١٩٤٢ حيث صدر المرسوم الملكى رقم ٣٢ بإنشاء جامعة بالاسكندرية تسمى جامعة فاروق الأول وتتكون من الكليات التالية : الآداب، والحقوق، والطب، والعلوم ، والهندسة ، والزراعة ، والتجارة، وغير ذلك من الكليات والمعاهد التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون ونصت المادة الثانية على ان مهمة الجامعة هى تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.

كما صدر قرار آخر بتعيين الدكتور طه حسين كأول مدير لهذه الجامعة، وفى بداية الأمر تحملت جامعة فؤاد الأول بصفتها الجامعة الوحيدة فى مصر وقتذاك الدور الأساسى فى اعداد الجامعة الناشئة بخبراتها وكوادرها من أعضاء هيئة التدريس ، نظرا لأن الجامعة الوليدة لم يكن قد توفر لها الامكانيات بعد، خاصة وأنها نشأت فى ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة صاحبت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تطورات ، ولكن ذلك لم يستمر طويلا فقد استطاعت هذه الجامعة التغلب على كافة المعوقات المالية والفنية والطبوغرافية ، فشهدت السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٧١ نمو الجامعة وتطورها بشكل ملحوظ فأنشئت كلية الطب فى عام ١٩٤٢ فى المستشفى الأمريكى ، واستطاعت أن تفرخ كليتين هما الصيدلة وطب الأسنان، فضلا عن المعهد العالى للتمريض ، ثم أنشئت كلية العلوم والتجارة والزراعة والتربية وتتابع إنشاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة وواصلت الجامعة نموها الأكاديمى فتحملت مسئولية توسيع دائرة انتشار التعليم الجامعى أفقيا فى محافظتى الغربية وكفر الشيخ فأنشات كليات للطب والعلوم والتربية فى مدينة طنطا وكلية للزراعة فى مدينة كفر الشيخ لتصبح نواة لجامعة جديدة فى وسط الدلتا وفى عام ١٩٩١- ١٩٩٢ أنشئت كلية للتربية بمدينة مرسى مطروح ، كما تحملت مسئولية الكليات والمعاهد التابعة لجامعة حلوان بالاسكندرية وهى كلية التربية الرياضية للبنين ، وكلية التربية

الرياضية للبنات وكلية الفنون الجميلة، وكلية القطن (كلية الزراعة بسابا باشا حاليا).

وظلت جامعة الاسكندرية تحمل اسم " جامعة فاروق الأول" حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث صدر فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢٠٠ الذى تنص مادته الثانية على أن يطلق على جامعة فاروق الأول اسم " جامعة الاسكندرية". [١]

وقد دعا تاريخ الاسكندرية فى الحضارة الهلينية بالاضافة إلى موقعها على البحر المتوسط جامعة الاسكندرية إلى التركيز على دراسة الحضارة الأغريقية – الرومانية والتاريخ الأوربى الحديث واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر المحيطات[٢] مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية والاسلامية لجامعة القاهرة.

والآن تقف جامعة الاسكندرية على قدميها بعد أن خطت خطوات موفقة فى خدمة البحث العلمى ، كما أنها هيأت للثقافة العربية وللحضارة المصرية الرواد من الرقى والتقدم وأصبحت صرحا علميا وأكاديميا شامخا بفضل الرواد الأوائل ومن جاء بعدهم من علماء وأساتذة لم يدخروا وسعا فى إقامة هذا الصرح العلمى وتوطيد بنيانه وإعلاء شأنه وظلت الجامعة تنمو حتى أصبحت تضم فى الوقت الحالى ١١ كلية تقع فى مقر الجامعة بالاسكندرية وواحدة للطب البيطرى فى مدينة أدفينا، ومعهدين للدراسات العليا. [٣]

هذا بالإضافة إلى تبنى الجامعة لإنشاء جامعة بيروت العربية منذ عام ١٩٦٠، فقد ارتبطت جامعة بيروت العربية مع جامعة الاسكندرية برابطة أكاديمية ويمثل ذلك فى تزويد جامعة الاسكندرية جامعة بيروت العربية بأعضاء

---

(١) انظر جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ١٩٤٢- ١٩٩٢، ص ٤٨- ٥٢.
(٢) المقتطف العدد ١٠٢ السنة ١٩٤٣.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية، ١٩٧٩، ص ٨.

هيئة التدريس ، ومنحها الدرجات العلمية لخريجى هذه الجامعة، واعتمادها للوائحها الداخلية والمحتوى العلمى لمقرراتها الدراسية، والمشاركة فى لجان وضع وتصحيح امتحاناتها. [1]

وعلى هذا النحو واصلت جامعة الاسكندرية القيام بدورها الحضارى فى نشر التعليم العالى داخل الاسكندرية وخارجها حتى وصل بها الأمر إلى تعدى حدود الوطن إلى دولة لبنان الشقيق حيث لعبت الجامعة دورها الريادى فى الحفاظ على عروبتها وثقافتها.

٤-جامعة أسيوط (محمد على سابقا)

بعد أن ضاقت جامعة القاهرة بطلابها ، وظهرت حاجة البلاد إلى التوسع فى ميدان التعليم الجامعى كان من الطبيعى التفكير فى طريقة لمواجهة ذلك الاضطراد المتزايد فى التعليم الجامعى ومن هنا طالب نواب الصعيد فى البرلمان بإنشاء جامعة يكون مقرها مدينة اسيوط ، ففى دور الانعقاد الثانى للبرلمان عام ١٩٣٧ تحدث النائب " عبد المجيد صالح " عن ضرورة إنشاء جامعة بأسيوط لتخفيف الضغط عن الجامعة المصرية. [2]

وفى دور الانعقاد الثانى للبرلمان فى عام ١٩٣٩ أحال مجلس النواب اقتراحا مقدم من النائب "أحمد عمرو" بإنشاء جامعة فى مدينة أسيوط على لجنة المعارف فنظرته بجلستيها المنعقدتين فى ٢٣ و ٣١ مايو ١٩٣٩ ثم رأت حفظ الاقتراح.

وعلى الرغم من ذلك فإن نواب الصعيد لم يتوقفوا عن المطالبة بإنشاء جامعة لتعليم أبناء الصعيد تعليما عاليا فقد تقدم النائب " احمد عبد الكريم أبو شقة" باقتراح مشفوعا بمذكرة إيضاحية لإنشاء جامعة علمية فى مدينة اسيوط

---

(1))جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ص ١٤٤- ١٤٥.
(2))مضابط مجلس النواب فى ٨ يونيو ١٩٣٧، ص ١١٥٦- ١١٥٧.

فأحاله المجلس على اللجنة المختصة التى رأت فى حضور " أحمد نجيب الهلالى " وزير المعارف أن إنشاء جامعة اسيوط يخفف الضغط على جامعة فؤاد الأول ويقلل نفقات الاغتراب وتكاليف العيش عن أبناء الصعيد.

ونتيجة لذلك صرح وزير المعارف بانه ينبغى أن تنشأ جامعة فى الصعيد ولكن المسألة تتوقف على أمرين:

الأول: وجود أعضاء هيئة التدريس.

ثانيا : ضرورة تخصيص ميزانية لذلك.

وفى تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨- ١٩٤٩ أوضح التقرير انه وقع اختيار جامعة فؤاد الأول على مبنى مدرسة اسيوط الثانوية للبنين لتكون مقرا لفرع جامعة اسيوط، وقد وافقت وزارة المعارف على ذلك مما جعل فكرة إبراز الجامعة الجديدة تتجه إلى حيز التنفيذ خاصة وأنه قد أدرج اعتمادا ماليا لايفاد ثلاثين مبعوثا فى الطب والهندسة والآداب ليكونوا نواة للتدريس بهذه الجامعة. [1]

وخلال ذلك تقدمت لجنة الاحتفالات القومية بوزارة المعارف بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على وفاة محمد على الكبير بمشروع لإنشاء جامعة بمديرية اسيوط يطلق عليها "جامعة محمد على " وأقر مجلس الوزراء هذا المشروع وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٤٩ وقد نص ذلك المرسوم على فترة تحضير تتراوح بين أربع وسبع سنوات لاعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة كما نص على أن تتكون الجامعة من الكليات التالية: الآداب والتجارة ، والحقوق ، والزراعة، والطب ، والعلوم، والهندسة".

وعلى الرغم من صدور قرار إنشاء هذه الجامعة فإن المشروع لم يتعد حدود الفكرة دون أن تخرج إلى حيز التنفيذ، وظلت الجامعة أملا يتطلع إليه أبناء

([1])عبد الرحيم ابو طالب : قضية التعليم فى البرلمان المصرى ١٩٣٦- ١٩٥٢، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ١٩٩٩، ص ص ٧١٣- ٧١٤.

الصعيد ، ثم تقرر بعد ذلك إنشاء جامعة اخرى بمدينة القاهرة وهى جامعة ابراهيم باشا الكبير (عين شمس حاليا) فتعثر مشروع إنشاء جامعة اسيوط بل أهمل التفكير فى تنفيذ، وفى عام ١٩٥٥ أعادت حكومة الثورة الأمل فى هذا المشروع وبعثه من جديد، فأوفدت له البعثات العلمية ، ووضعت الخطط لتنفيذه حتى بدأت الدراسة فى بداية الأمر بكليتى الهندسة والعلوم.

ثم صار التوسع فى هذه الجامعة فأنشئت كلية الزراعة عام ١٩٥٩ وكلية الطب عام ١٩٦٠ وظلت الجامعة تستكمل مقوماتها كجامعة اقليمية تسد حاجة أبناء صعيد مصر فى التعليم العالى حتى أصبحت تضم ١٧ كلية[١]، ومعهد فنى بالاضافة إلى معهدين للأورام وتكنولوجيا صناعة السكر وعشرات الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص الذى تشكل مجتمعة منظومة متعددة الأهداف والتخصصات تسهم فى إثراء الحياة التعليمية والبحثية فى المنطقة وأصبحت الجامعة بفضلها بيت الخبرة الأول ، وقاطرة التنمية ومقياس النهضة فى هذه البقعة الغالية من أرض مصر ، وكانت الجامعة تضم فروعا لها بالمنيا وسوهاج وقنا واسوان ، ثم استقلت الكليات الموجودة بالمنيا عن الجامعة فى عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ حيث أنشئت جامعة المنيا طبقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ كما استقلت الكليات التابعة للجامعة فى فروع سوهاج وقنا واسوان واصبحت تكون جامعة جنوب الوادى بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥.[٢] وإلى جانب ذلك فقد صدر القرار الجمهورى فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعة سوهاج.

٥ـ جامعة عين شمس (ابراهيم باشا الكبير)

تعد جامعة عين شمس ثالث الجامعات المصرية من حيث النشأة ففى شهر يوليو ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٣ الذى يقضى بإنشاء وتنظيم جامعة ابراهيم

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية، ١٩٧٩، ص ٩.
(٢) دليل جامعة اسيوط ، ٢٠٠٣، ص ٥ ، ٢١.

باشا الكبير بمدينة القاهرة لتشارك شقيقتها جامعة فؤاد الأول ، وجامعة فاروق الأول فى تأدية رسالة التعليم الجامعى ومواجهة الاقبال المتزايد على التعليم العالى.

وقد أنشئت هذه الجامعة فى بداية أمرها من بعض المعاهد العالية المتفرقة آنذاك ، والتى كانت وزارة المعارف تتولى الإشراف عليها وهى المعهد العالى للمعلمين ، والمعهد العالى للهندسة بالعباسية، والمعهد الزراعى العالى بشبين الكوم والمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية ، ومعهد التربية العالى للمعلمين ، وكانت الفكرة أساسا من إنشاء هذه المعاهد بجانب الجامعات المصرية التركيز على الدراسات العلمية المهنية ولكنها تحولت عندما ثار طلابها يطالبون بمساواتهم بخريجى الجامعة إلى جامعة عين شمس، وقد اختار الدكتور طه حسين وكان وزيرا للمعارف وقتذاك الدكتور الطبيب محمد كامل حسين ليكون مديرا لهذه الجامعة ونظرا لعدم وجود حرم جامعى فى أول الأمر استقرت إدارة الجامعة فى المنيرة ، وتناثرت كلياتها على النحو التالى:

١- كلية الطب بمستشفى الدمرداش بالعباسية وكانت فرعا من كلية طب القصر العينى.
٢- كلية العلوم وتكونت من القسم العلمى من المعهد العالى للمعلمين.
٣- كلية الزراعة وتكونت من كوادر المعهد الزراعى العالى بشبين الكوم.
٤- كلية الآداب وتألفت من القسم الأدبى من المعهد العالى للمعلمين.
٥- كلية التجارة وتأسست من المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية بالمنيرة.
٦- كلية التربية وتكونت من معهد التربية للبنين بالمنيرة.
٧- كلية الهندسة وتكونت من المعهد العالى للهندسة التطبيقية بالعباسية.
٨- كلية البنات وشملت معهد التربية العالى للبنات بالزمالك.
٩- كلية الحقوق وقد أنشئت استكمالا لمقومات هذه الجامعة الوليدة.

وقد أشار القانون إلى جواز إنشاء كليات أخرى تابعة لهذه الجامعة، وإلى جواز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد فى غير مدينة القاهرة وأن يعين المقر بمرسوم. [1]

وقد حفلت الفترة الأولى من حياة هذه الجامعة بمشكلات متعددة فى النواحى المالية والإدارية المختلفة المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، وكان لجهود الدكتور محمد كامل حسين الفضل فى تكوين كيان هذه الجامعة ومنشئاتها وكلياتها حتى صار لها خط واضح تتميز به. [2]

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ رؤى أنه من الأفضل الا تسمى الجامعات باسم أفراد ، وإنما بأسماء ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن ومعالمه التاريخية، ونتيجة لذلك فقد عدل فى ٢١ فبريير ١٩٥٤ اسم الجامعة من "جامعة ابراهيم باشا الكبير" إلى جامعة هليوبولس وهى التسمية الاغريقية لمدينة (أون) أول عاصمة عرفها التاريخ لمصر الفرعونية . ثم استقر الرأى على أن يكون الاسم مألوفا لدى المواطنين فتم تغيير الاسم من جامعة هليوبوليس إلى جامعة عين شمس وقد تم ذلك فى سبتمبر ١٩٥٤.

كما أتفق ان يكون شعار الجامعة هو المسلة والصقران وهما من مقدسات الشمس عند المصريين ، وذلك حتى يكون هناك صلة بين اسم الجامعة وشعارها. [3]

وفى جانب ذلك فقد قررت حكومة الثورة إقامة الحرم الجامعى فى العباسية حول قصر الزعفران وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعد أن

---

(1) مضابط مجلس النواب : الجلسة الرابعة عشرة فى ٢٧ مارس ص ٢٣- ٢٤.

(2) محمد الجوادى : محمد كامل حسين عالما ومفكرا واديبا ، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٨-٢٩.

(3) جامعة عين شمس ، دليل الجامعة، ص ٨.

أخلته كلية العلوم التابعة لجامعة فؤاد الأول والجدير بالذكر أن جامعة عين شمس كانت أول جامعة مصرية ينشأ بها كلية مستقلة للتربية وكلية منفصلة للبنات. [1]

٦-الجامعات الاقليمية:

تغيرت صورة الجامعات المصرية تماما بعد قيام ثورة يوليو وأصبح العلم متاحا لكل مواطن بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المالية خاصة بعد أن تقرر فى يوليو ١٩٦٢ مجانية التعليم العالى أسوة بالتعليم قبل الجامعى وتزايد اعداد الكليات والمعاهد العليا كما تكاثر عدد الجامعات فى السبعينيات ، وحدث تطور ملحوظ فى خريطة انتشار رقعة التعليم العالى على محافظات الجمهورية حيث بلغ اجمالى اعداد الكليات والمعاهد الجامعية لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ٢٠١ كلية كما بلغ عدد الجامعات المصرية ١٢ جامعة[٢]، ففى عام ١٩٧٢ أنشئت جامعتى طنطا والمنصورة ، وفى عام ١٩٧٤ أنشئت جامعة الزقازيق ، وفى عام ١٩٧٥ أنشئت جامعة حلوان لتضم المدارس العليا الفنية فى جامعة جديدة وفى عام ١٩٧٦ أنشئت جامعات المنيا والمنوفية وقناة السويس وفى عام ١٩٩٥ أنشئت جامعة جنوب الوادى وفيما يلى نعرض لتطور إنشاء هذه الجامعات.

١-جامعة طنطا ١٩٧٢ :

فى السادس من مارس ١٩٥٠ أحال مجلس النواب على لجنة شئون التربية والتعليم بالمجلس الاقتراح المقدم من النائب "محمد محمود الزيات" بشأن ضرورة إنشاء جامعة بمدينة طنطا لتخفيف ازدحام الطلاب عن جامعة فؤاد الأول ولتسهيل الأمر لطلاب الوجه البحرى الراغبين فى التزود من التعليم

---

(١))ريد : مرجع سابق، ص ٢٠٥- ٢٠٦.
(٢))موسوعة مصر الحديثة، جـ٤، التعليم، ص ١٠٣.

العالى وقد قامت اللجنة ببحث هذا الاقتراح فى الأول من مايو ١٩٥٠ ورأت رفع هذه الرغبة إلى البرلمان آملة الموافقة عليه، على أن تبدأ هذه الجامعة بكلية الطب.

وفى ١٩ فبراير ١٩٥١ قرر البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب بأن ينشأ فى جامعة فؤاد الأول كلية طب باسم كلية طب طنطا ، ويكون مقرها مدينة طنطا[١]، كما صدر قرارا بإنشاء كلية للعلوم وأخرى للمعلمين بطنطا وفى عام ١٩٦٢ انتقلت تبعية الكليات الموجودة بطنطا إلى جامعة الاسكندرية بدلا من القاهرة وفى أكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار رقم ٤٩ باستقلال هذه الكليات عن جامعة الاسكندرية[٢]، وأصبحت تضمها جامعة وسط الدلتا إلى أن تعدل هذا الاسم إلى جامعة طنطا فى عام ١٩٧٣ والتى أصبحت تضم ٩ كليات منها كليتان فى كفر الشيخ وباقى الكليات تقع بمقر الجامعة بطنطا.[٣]

وقد بدأت الدراسة فى هذه الجامعة بكليات التجارة وطب الأسنان والصيدلة، وفى العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بدأت الدراسة بكلية الآداب ، ومع بداية العام الدراسى ١٩٧٧/ ١٩٧٨ كان افتتاح كلية التربية بكفر الشيخ وفى عام ٨١-١٩٨٢ بدأت الدراسة بكلية الحقوق . وغيرها حتى أصبحت تلك الجامعة تضم اثنتا عشر كلية ومعهدا.[٤]

٢-جامعة المنصورة ١٩٧٢:

فى عام ١٩٦٠ تبنت جامعة القاهرة فكرة إنشاء جامعة المنصورة ، وكانت كلية الطب هى نواة الجامعة حيث صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٤٧ فى عام ١٩٦٢ بإنشاء كلية الطب بالمنصورة التابعة لجامعة القاهرة عام ١٩٦٢.

---

(١) عبد الرحيم أبو طالب : مرجع سابق، ص ٧١٥.
(٢) جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما ، ص ١٣٣.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات : دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٦، ص ٩.
(٤) جامعة الاسكندرية فى خمسين عاما، ص ١٣٣- ١٣٤.

وفى عام ١٩٧٢ صدر قرار بإنشاء جامعة شرق الدلتا بمدينة المنصورة لتشارك شقيقاتها جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط وطنطا ثم تعدل الاسم إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣ وأصبحت تضم الان ١٢ كلية تقع كلها بمقر الجامعة بالمنصورة عدا التربية بدمياط[١]، وهى كلية الآداب والحقوق والتجارة، والعلوم ، والطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة، والزراعة ، والهندسة ، والتربية هذا بالإضافة إلى كليتى العلوم والتربية بدمياط.

٣ـجامعة الزقازيق ١٩٧٤:

بدأت عام ١٩٦٩ كفرع لجامعة عين شمس بالزقازيق حيث تم إنشاء كليات الزراعة والتجارة والطب البيطرى ثم استقلت هذه الكليات عن جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ حين صدر قرار إنشاء جامعة الزقازيق ، وظلت تنشأ الكليات تباعا حتى أصبحت تضم الآن ٢١ كلية ومعهد من بينها ٨ كليات ببنها وباقى الكليات تقع بمقر الجامعة بالزقازيق.

كما تضم الجامعة معهدا للدراسات العليا هو المعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم.

٤ـجامعة حلوان ١٩٧٥:

إذا كان عام ١٩٧٥ يعد من الناحية الرسمية بداية إنشاء جامعة حلوان فإن التاريخ الفعلى لهذه الجامعة يعود أساسا إلى عصر محمد على الذى اهتم اهتماما بالغا بإنشاء المدارس العليا التى تختص بالفنون والصنائع والتى كانت أقسامها وشعبها أساسا لمعظم المدارس والمعاهد التى تكونت منها هذه الجامعة التى يمثل تاريخها تاريخ العلم التطبيقى وتعليمه فعلى الرغم من إنشاء الجامعة المصرية

---

(١)المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٩، ص ٩.

الأهلية فى عام ١٩٠٨ والجامعة المصرية الحكومية فى عام ١٩٢٥ وما تبع ذلك من جامعات فقد ظلت مجالات الفنون والصناعات الحرفية والمهنية التى تقدم خدمات ذات طابع خاص للمجتمع خارج أسوار هذه الجامعات التى ظلت تمثل برجا عاجيا يطل منه ساكنوه على الأخرين بنظرة استعلانية حتى استطاع أولو العزم من الرجال تحطيم أسطورة طبقية العلم وانشطاره بين طبقة الأساتذة وطبقة أهل الحرف والصناعات فأوصى المجلس القومى للتعليم بإنشاء جامعة حلوان حيث تضم خمسة عشر معهدا وهذه المعاهد هى المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان ، كلية التكنولوجيا بالمطرية ، المعهد العالى للتجارة الخارجية ، المعهد العالى التجارى للسكرتارية ، المعهد العالى التجارى للبريد ، كلية الفنون الجميلة بالقاهرة ، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة ، المعهد العالى للتربية الرياضية بالهرم (بنين) المعهد العالى للتربية الرياضية بالجزيرة (بنات) ، المعهد العالى للتربية الموسيقية بالقاهرة، المعهد العالى للتربية الفنية بالقاهرة ، المعهد العالى للخدمات الاجتماعية بالقاهرة، المعهد العالى للاقتصاد المنزلى ، المعهد العالى للسياحة، المعهد العالى للفنادق. (١)

وهكذا أنشئت جامعة حلوان فى يوليو ١٩٧٥ فضمت عند إنشائها ٢١ كلية بدأت فى العام الدراسى ١٩٧٥/ ١٩٧٦ منها ١٤ كلية بالقاهرة ، ٤ بالاسكندرية، ٣ ببورسعيد والسويس كما ياتى:

كليات القاهرة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان الحمامات.
- كلية التجارة وإدارة الأعمال – الزمالك.
- كلية الهندسة والتكنولوجيا – المطرية.
- كلية التربية الفنية – الزمالك.

---

(١) د. عاصم الدسوقى : جامعة حلوان ، التاريخ وافاق المستقبل - القاهرة العدد العشرون لجامعة حلوان ١٩٧٥- ١٩٩٥ ، ص ٩ ، ٣٣، ٢١٦

- كلية التربية الموسيقية – الزمالك.
- كلية الفنون الجميلة – الزمالك.
- كلية التربية الرياضية للبنات – الجزيرة.
- كلية التربية الرياضية للبنين – الهرم .
- كلية الخدمة الاجتماعية – جاردن سيتى.
- كلية الاقتصاد المنزلى – بولاق.
- كلية الفنون التطبيقية – الجيزة .
- كلية السياحة والفنادق – القاهرة.
- كلية البريد (الزمالك – وقد ضمت إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال).
- كلية الزراعة (مشتهر).

كليات فرع الاسكندرية:

- كلية علوم القطن.
- كلية الفنون الجميلة.
- كلية التربية الرياضية للبنين.
- كلية التربية الرياضية للبنات.

كليات فرع القناة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – بورسعيد.
- كلية البترول والتعدين – السويس.
- كلية التجارة – بورسعيد.

obeikan.com

وفى العام الجامعى ١٩٧٦/١٩٧٧ أنشئت جامعة قناة السويس وضمت إليها كليات فرع القناة ، كما ضمت كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق، وضمت كلية البريد كشعبة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك فأصبحت كليات جامعة حلوان ستة عشر كلية منها اثنتا عشرة بالقاهرة وأربع بالاسكندرية، وفى العام الجامعى ٨٩/ ١٩٩٠ ضمت كليات فرع الاسكندرية إلى جامعة الاسكندرية وأصبحت جامعة حلوان تتكون من اثنا عشر كلية.

ولما كان قرار الإنشاء يسمح بإنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعات الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فقد أنشئت كلية التربية فى العام ٨٢/ ١٩٨٣ وكلية العلوم فى عام ٨٣/ ١٩٨٤ وأعقب ذلك انشاء كليات الآداب والحقوق والصيدلة عام ١٩٩٥ والحاسبات والمعلومات فى عام ١٩٩٦ وبذلك أصبح عدد كليات الجامعة ثمانية عشر كلية.

٥ـ جامعة المنيا:

يرجع تاريخ استقلال جامعة المنيا عن جامعة اسيوط إلى عام ١٩٧٦ وذلك بصدور القرار الجمهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ حيث كانت تضم وقتها خمس كليات هى : الزراعة ، والهندسة ، والتكنولوجيا ، والآداب ، والتربية والعلوم، أما الآن فهى تضم ١٤ كلية هى : التربية، والزراعة ، والآداب، والهندسة وتكنولوجيا والعلوم ، والفنون الجميلة، والطب ، والتربية الرياضية، والدراسات العربية، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق ، والتمريض والصيدلة، واللغات والترجمة.

٦ـجامعة المنوفية:

أنشئت فى عام ١٩٧٦ من الكليات التى كانت تتبع جامعة طنطا بشبين الكوم ومنوف وتضم حاليا ١١ كلية ومعهدا.

٧ـجامعة قناة السويس:

فى ١٤ أغسطس ١٩٧٦ صدر القرار الجهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جامعة قناة السويس ويكون مقرها مدينة الاسماعيلية ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧٦ محددا الكليات التى تشملها الجامعة، وكان عددها تسع كليات وهى: كلية التكنولوجيا ببورسعيد ، وكلية هندسة البترول والتعدين بالسويس وكلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد ، وكلية الطب ، وكلية الصيدلة ، وكلية طب الفم والأسنان ، وكلية العلوم ، وكلية الطب البيطرى، وكلية الزراعة وفى ١٥ يونيو ١٩٩٧ قرر مجلس الجامعة إضافة كلية للتربية لهذه الكليات وذلك لدعم رسالة التعليم فى هذه المنطقة ، ثم أخذت كليات هذه الجامعة فى التزايد حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ كلية منها احدى عشر كلية بالاسماعيلية وهى: كليات الصيدلة، والطب، والتجارة، والعلوم، والتربية، والهندسة، والحاسبات والمعلومات، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق ، والطب البيطرى، والزراعة ، وست كليات ببورسعيد وهى : الهندسة، والتجارة، والتربية ، والتربية النوعية ، والتربية الرياضية، وكلية التمريض، واربع كليات بالسويس وهى: البترول والتعدين ، والتجارة، والتربية، والتعليم الصناعى . هذا إلى جانب كليتين بالعريش هما: كلية التربية، وكلية العلوم البيئية.

والجدير بالذكر أن الهدف من هذه الكليات هو إجراء الأبحاث التطبيقية والعلمية التى تهتم بمشكلات محافظات القناة وسيناء والعمل على تنمية البيئة المحيطة بها.

٨ـجامعة جنوب الوادى:

صدر القرار الجمهورى بإنشاء جامعة جنوب الوادى ومقرها قنا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ حيث ضم ستة عشر كلية وهى: كليات التربية والعلوم والآداب والطب البيطرى بقنا، وكليات التربية والعلوم والتجارة والآداب والطب والزراعة بسوهاج ، وكليات التربية والعلوم والخدمة الاجتماعية والهندسة بمحافظة أسوان وكلية الفنون الجميلة بمدينة الاقصر، بالإضافة إلى فرع التربية بالبحر الأحمر.

ونظرا للدور الهام الذى يمكن ان تؤديه هذه الجامعة فى تنمية جنوب مصر الذى كان مهدا للحضارات التى أضاءت النور أمام البشرية التى كانت تعانى من القهر والتخلف ، فقد تم اتخاذ مجموعة من القرارات بهدف ربط الجامعة بالبيئة، والعمل على تنمية المجتمع والنهوض به ، فتم الموافقة على إنشاء كليات الصيدلة والتربية الرياضية للبنات ، وكلية التعليم الصناعى ، وكلية التمريض بسوهاج، وكلية الزراعة والثروة الحيوانية، وكلية طب الفم والأسنان ، والحقوق، والتربية الرياضية للبنين بقنا، بالإضافة إلى كليات السياحة والفنادق واللغات والترجمة والآثار والتربية الموسيقية بالأقصر، كما تم إنشاء مراكز وبحوث علمية لخدمة البيئة بمناطق سوهاج وقنا وأسوان والأقصر والبحر الأحمر ، وهى المناطق التى تتمركز كليات الجامعة بها. (١)

٩ـجامعة الفيوم:

بدأت بإنشاء كلية التربية فى عام ١٩٧٥ وتبعتها كليات الزراعة والهندسة، وفى عام ١٩٨٧ صدر القرار الجمهورى باعتبار هذه الكليات فرعا لجامعة القاهرة فرع الفيوم وبنى سويف، وفى عام ١٩٨٣ صدر القرار

---

(١) دليل جامعة جنوب الوادى ١٩٩٨، ص ٧ وانظر ايضا القرار الجمهورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ فى الجريدة الرسمية – العدد ٤ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٥.

الجمهورى الذى جعل الفيوم فرعا مستقلا، وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة الفيوم، وتضم هذه الجامعة حاليا كليات الآداب، والتربية ، والزراعة ، والهندسة ، والخدمة الاجتماعية، ودار العلوم، والعلوم ، والسياحة والفنادق، والآثار، والتربية النوعية، والطب، وكلية التمريض هذا بالإضافة إلى معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل.

١٠ـجامعة بنى سويف:

بدأت بإنشاء فرع جامعة القاهرة (الفيوم وبنى سويف) بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨١، ثم استقل فرع بنى سويف عن الفيوم بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ ويضم ثمان كليات وهى التجارة ، والحقوق ، والطب البيطرى، والعلوم ، والآداب ، والتربية ، والصيدلة والطب. [١] وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة بنى سويف.

١١ـجامعة بنها:

كانت فرعا لجامعة الزقازيق من عام ١٩٧٦ يضم خمس كليات وهى الهندسة بشبرا ، والزراعة بمشتهر والتجارة ، والطب البشرى ، والتربية ببنها ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ بإنشاء كليات العلوم ، والآداب ببنها ، والطب البيطرى بمشتهر ، وفى عام ١٩٩٤ ضمت كلية الحقوق لفرع بنها، كما أصبح المعهد العالى للتمريض كلية فى عام ١٩٩٦، وأعقب ذلك انشاء كلية التربية الرياضية، وضم كلية التربية النوعية، وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ تم تحويل فرع جامعة الزقازيق ببنها إلى جامعة بنها ، كما تم

---

(١) للتفاصيل انظر:
تقويم جامعة القاهرة ١٩٩٥: ص ٣٩٥ ــ ٤٣٢.

ضم المعهد العالى للتكنولوجيا لهذه الجامعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧.

وإلى جانب ذلك فقد صدر قرارا جمهوريا فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعتى سوهاج وكفر الشيخ، كما أصدر المجلس الأعلى للجامعات فى الفترة الأخيرة قرارا بإنشاء جامعة أسوان وبدء الدراسة بها ابتداء من العام الدراسى ٢٠١٢/٢٠١٣، وبذلك يصبح فى مصر ١٩ جامعة حكومية.

سابعا: المعاهد العليا التى ضمت للجامعات:

تمشيا مع برنامج الرئيس عبد الناصر التكنوقراطى أنشئت المعاهد العليا المكملة للجامعات لاعداد المتخصصين فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها وبعد ان كثرت المعاهد العالية خارج نطاق الجامعات أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالى فى نوفمبر ١٩٦١ للاشراف على جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية، وأصبح ضمن مسئولياتها توثيق العلاقات بين هذه المعاهد والبيئة للعمل على تحقيق الخدمة العامة للمجتمع[١]، كما صدر قرار جمهورى فى ابريل ١٩٦٣ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ لتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة حيث حدد القانون الجديد أن مهمة هذه المعاهد تزويد البلاد بحاجتها من المتخصصين والفنيين اللازمين لخدمة المجتمع ويكون لكل مجموعة من المعاهد ذات الأهداف المتقاربة مجلس أعلى وتحددت مجموعات المعاهد نوعيا فى خمسة هى : المعاهد التجارية، والزراعية، والصناعية ، والفنية العالية ، والمعاهد العالية للمعلمين والدراسات العامة.[٢]

وفى محاولة للقضاء على الازدواجية فى التعليم العالى وتحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم العام والتعليم الفنى وبين سياسة التعليم العالى والتعليم

---

(١) عاصم الدسوقى : مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ولائحته التنفيذية.

الجامعى والتنسيق بينها فى إطار السياسة التعليمية الشاملة للبلاد فى ارتباطها بخطط التنمية للدولة انتهى الأمر إلى إنشاء جامعة جديدة تتكون من المعاهد العليا القائمة خارج الجامعات، حيث اوصى المجلس القومى للتعليم بجلسته فى ٢٩ ابريل ١٩٧٥ بضم معاهد الأقاليم ككليات إلى الجامعات القائمة بالأقاليم او المجاورة لها حيث يضم إلى جامعة الاسكندرية معهد القطن والتربية الرياضية للبنين والبنات، وكلية الفنون الجميلة ، وينضم إلى جامعة طنطا المعهد الصناعى بشبين الكوم ، ومعهد الالكترونيات بمنوف وينضم إلى جامعة الزقازيق المعهد العالى للتعدين والبترول والسويس وكذا المعهد العالى للتجارة والتربية ببورسعيد ، والمعهد العالى الصناعى ببورسعيد إلى حين إنشاء جامعة القناة ، وأن ينضم المعهد العالى الصناعى بالمنيا إلى جامعة اسيوط ، والمعهد العالى للعلاج الطبيعى لكلية الطب جامعة القاهرة وان ينضم إلى جامعة عين شمس المعهد العالى الفنى بشبرا (صناعى – تجارى – زراعى) والمعهد العالى للزراعة بمشتهر . أما المعاهد الأخرى فقد أنشئت بها جامعة جديدة وهى جامعة حلوان. (١)

ثامنا : أكاديميات ومعاهد عليا تابعة للجامعات:

وإلى جانب التعليم العالى بالجامعات فقد أنشأت العديد من الوزارات عددا من الأكاديميات والمعاهد بهدف إعداد متخصصين فى مجالات اهتمامها فانشأت وزارة الثقافة اكاديمية الفنون وتشمل المعهد العالى للموسيقى (الكونسرفتوار) والذى يهدف إلى إعداد موسيقيين متخصصين فى العزف على مختلف الالات الموسيقية واعداد مغنيين ومؤلفين موسيقيين، وتكوين أوركسترا سيمفونية وفنيين قادرين على القيام بعمليات التسجيل الموسيقى إلخ .. والمعهد العالى للفنون

( )عاصم الدسوقى : مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

المسرحية بهدف تنمية الوعى الفنى المسرحى وترقية فنون المسرح وآدابه ونشرها فى مجالات الحياة العامة والأوساط التعليمية وذلك بتخريج فئة مثقفة من الفنانين والنقاد ، والمعهد العالى للسينما بهدف العمل على تخريج فئة مثقفة ثقافة فنية للعمل فى مختلف فروع السينما، وتنظيم محاضرات عامة لبث الوعى السينمائى[1]، والمعهد العالى للباليه بهدف تكوين جيل من الشباب يمارس هذا الفن على أسس اكاديمية مدروسة ، ولتكوين فرق بالية مصرية ، والمعهد العالى للفنون الشعبية بهدف اعداد المتخصصين فى هذا المجال ، وجمع المادة العلمية وتصنيفها ودراستها واتاحتها للمهتمين.

وأنشأت وزارة النقل الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين ، وانشأت وزارة الدفاع بجانب كلياتها العسكرية أكاديمية ناصر العسكرية العليا لتضم كليتى الدفاع الوطنى وكلية الحرب العليا وأنشأت وزارة الداخلية اكاديمية الشرطة، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء معهد الدراسات العربية العالية ويتبع جامعة الدول العربية بهدف دراسة الأحوال الراهنة فى مختلف الأقطار العربية دراسة علمية ، وتنمية الوعى القومى فى العالم العربى ، كما أنشأت اكاديمية السادات للعلوم الإدارية كهيئة علمية تابعة لمجلس الوزراء بهدف تنمية الإدارة فى جميع المجالات[2]، هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الاسلامية بهدف دراسة أحوال البلاد الاسلامية المعاصرة ، وتفهم نظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعناية بأحوال الأقليات الاسلامية فى العالم.

([1])محمد خيرى حربى وزينب محرز : نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ، مركز الوثائق والبحوث التربوية ، ١٩٦١، ص ٣٠٧- ٣٢٤.

([2])للتفاصيل انظر : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الرابع ، التعليم ص ١١٠- ١١٤.